مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية

مجلة

مجمع اللغة العربية

على الشبكة العالمية

السنة الرابعة

العدد الحادي عشر - ذو القعدة ١٤٣٧هـ - أغسطس ٢٠١٦م

مجلة علميّة، محكّمة، تُعنى بنشر البحوث والدّراسات في اللّغة العربية، ونشر قرارات المجمع وآرائه وتنبيهاته ومقالاته وفتاويه

(تصدر كلَّ أربعة أشهر)

الراعي الفخري

مشعل بن سرور الزّايدي

المخالفة بين الوظائف النحوية

دراسة في مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب

د. سعد الدين إبراهيم المصطفى – سوريا

- ماجستير في النحو من جامعة حلب عام ٢٠٠٤م.
- دكتوراه في النّحو والصّرف من جامعة دمشق عام ٢٠٠٩م.
- يعمل حاليا أستاذا مشاركا في كلية اللغة العربية والآداب – جامعة طيبة.
- رئيس قسم اللغة العربية – جامعة طيبة بالمدينة المنوّرة.

أهداف البحث :

١- بَيانُ الأوجُهِ المتعدَّدةِ مِن تَعـدُّدِ الرِّوايـاتِ فِـي القِـراءاتِ القُرآنية، والشَّواهدِ علَيها، ثُمَّ بَعدَ ذلِـكَ النَّظـر في هـذِهِ الآراءِ النَّحويَّةِ.

٢- أهميـةُ تَحريـرِ المسـألةِ النَّحويَّـةِ، وكَيـفَ يُقـدِّمُ النُّحـاةُ آراءَهُم، وكيفَ يُناقِشُونَها، مَـع ذِكـرِ القَاعِـدةِ النَّحويَّـةِ، ومن ثَمَّ بيانُ رأيِ مُخالِفٍ آخَرَ.

٣- اعتِمادُ الرأيِ النَّحويِّ الصَّحِيحِ مِن وُجهةِ نَظَـرِ مكـيِّ بـن أبي طالب، وغالبًا ما كانَ يُبيِّنُ أَوجُهَ القِـراءاتِ القُرآنيَّـةِ، وبَعدَ ذلِـكَ أحلِّـل القِـراءةَ تَحلِيلًا نَحويًّـا يُناسِـبُ المعنَـى والمقَامَ.

٤- الاطِّلاعُ علَى مَسَائِلَ مُتنَوِّعةٍ فِي النَّحوِ والتَّصـرِيفِ واللُّغةِ والقِراءاتِ، وتَدقيقُ النَّظرِ فِيهَا، والعَـودةُ إلى مظانِّهـا في كُتبِ أعاريـبِ القُـرآنِ غالبًـا، وكُتُـبِ القِـراءاتِ تَحدِيـدًا وتَناولُ الآراءِ بِالدَّرسِ والتَّمحِيصِ.

منهج البحث :

سَلَكْتُ في هذا البحثِ مَنهَجَيْنِ:

المَنـهَجَ الوصـفيَّ: عَمَـدْتُ فِيـهِ إلَـى جَمـعِ المـادَّةِ العلميَّـةِ ثمَّ تَفسِـيرِها وتَحلِيلِهـا، واسـتِقراءِ الآراءِ وتَفصِـيلِها تَفصِيلًا مُفهِمًـا، والاهتمـامِ بِوصـفِها وَصـفًا دَقِيقًـا. فَدِراسـةُ الظَّـاهِرةِ «الوَظـائِفِ

النَّحويَّةِ فِي الأَسماءِ والأَفعالِ والحُرُوفِ فِي حَالتَي النَّصبِ والرَّفعِ» والبِناءُ علَيهِما كانَتْ دِراسةً واقِعيَّة مُجرَّدةً، ويُعبَّرُ عنها كمًّا وكَيفًا، بِطرقٍ مُختلِفةٍ للوصُولِ إلَى النَّتائِجِ الصَّحِيحةِ.

المَنهجَ التَّاريخيَّ: ذَكَرْتُ فِيهِ آراءَ مكيِّ بنِ أبي طالبِ القيسيِّ، وآراءَ النُّحاةِ القُدماءِ وبَعضَ المُحدَثِينَ عن المُخالفةِ بَينَ الوَظائِفِ النَّحويَّةِ في الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ في حالتَي النَّصبِ والرَّفعِ، كما ذَكَرْتُ آراءَ النُّحاةِ بِحسَبِ انتِماءاتِهِم النَّحويَّةِ، لِلوصُولِ إلَى القاعِدةِ الصَّحيحةِ، وتَحقيقِ الفائِدةِ لِدَارسِي العربيَّةِ.

خُطَّةُ البَحثِ

قَسَمْتُ البَحثَ إلَى :

١- مقدمة: تَحدَّثْتُ فِيهَا عن أهميةِ المخَالَفَةِ بَينَ الوَظائِفِ النَّحويَّة الرَّفعِ والنَّصبِ فِي الأسماءِ والأفعالِ والحُرُوفِ، ودِراسةِ مَواضِعِ وُرُودِهِ فِي كِتابِ (مُشكِلِ إعرابِ القُرآنِ) لأبِي مُحمَّدٍ مكيِّ بنِ أبِي طالِبِ القَيسِيِّ (ت٤٣٧هـ)، وبيَّنْتُ قِيمةَ البَحثِ، وأَهدافَهُ، ومَنهَجَهُ.

٢- المَوضُوعُ: ويَضُمُّ ثَلاثَةَ فُصُولٍ:

الأوَّل : فِي الأسماءِ دِلالةُ النَّصبِ والرَّفعِ، بَسَطْتُ القَولَ عن القِراءاتِ القُرآنيَّةِ وَوُجُوهِها المتنوِّعةِ الَّتِي استَنبَطَ مِنهَا العُلماءُ أَوجُهَ الإعرابِ بِحَسَبِ المعنى، فَقِيمةُ الإعرابِ تَبدُو جلِيَّةً في الإبانةِ عنِ المعانِي الوظيفيَّةِ التي تَنتَظِمُ الكلماتِ داخِلَ مَنظُومَتِها اللُّغويَّةِ.

والثَّاني : فِي الأَفعالِ، فَالفِعلُ فِي العَربية ثَلاثةُ أنواعٍ، يَأتِي الماضِي والأَمرُ منه مَبْنِيَيْنِ دائمًا، وفي المضارع مِنهُ ما هُو مبنيٌّ ومِنهُ ما هُوَ مُعربٌ بِحسبِ السِّياقاتِ الَّتي وَرَدَ فِيها، ولكِن ما يَهمُّنا هنا في بحثِنا كَيفَ تَغايرَ مَوقِعُهُ الإعرابيُّ بينَ الرَّفعِ والنَّصبِ في القِراءاتِ التي وردَتْ في (مشكلِ إعراب القرآن) عِندَ مَكيٍّ، وَتعليلُ هذِهِ القِراءاتِ وتَحليلُها تَحلِيلًا لُغَويًّا يَتَناسَبُ مَعَ آراءِ النُّحاةِ وتَوجيهِهِم. ويَشمَلُ هنا التَّحليلُ الحاجةَ إلَى المعنَى، والاهتِمامَ بِالمتكلِّمِ والمخاطَبِ، وتَعدُّدَ أَوجُهِ القِراءةِ القرآنيةِ وتوجيهِها بِحَسبِ المعنى والصِّناعةِ.

والثَّالِث : فِي الحُروفِ تحدَّثْتُ عن وُقُوعِ الحروفِ مَوقعَ بَعضِها بَعضًا، وهُوَ ما يُسمَّى بِقانُونِ الاستِبدالِ الَّذِي يُعدُّ أَحدَ مَظاهِرِ التَّغييرِ في النَّحو التَّحويليِّ، وقد عُدَّ ذلِك مَظهرًا من مظاهِرِ التنوُّعِ والثَّراءِ اللُّغوي، وهذِهِ فِي حَقِيقتِها نَظرةٌ دِلاليَّةٌ، فَحُرُوفُ المعاني ظاهِرةٌ أسلُوبيَّة، والتنوُّعُ في استِعمالِ الرَّوابط يُبرزُ القِيمةَ الجَماليَّةَ لِلكَلامِ فِي مَجمُوعِهِ مُحدِثًا قوَّةً تَعبيريَّةً يَنفَعِلُ بِهَا المتَلقِّي.

٣- الخاتِمةُ وأهمُّ النَّتائِجِ.

المقدمة :

الحمدُ للهِ ربِّ العَالَمِينَ وأَفضَلُ الصَّلاةِ وأتَمُّ التَّسليمِ علَى المبَعوثِ رَحمةً لِلعالمينَ سيِّدِنا مُحمَّدٍ وعلَى آلِهِ وَصَحبِهِ أَجمَعِينَ، وبَعدُ.

يتأثَّرُ التَّوجيهُ النَّحويُّ والصَّرفيُّ عِندَ النُّحاةِ بالصِّناعةِ والمعنَى علَى اختِلافِ أنواعِهِ. وعِندَ إطلاقِ الحُكمِ النَّحويِّ لا بُدَّ مِن النَّظرِ إلَى المعنَى، وإلَى مَوقِعِ الكلِمةِ أو الجُملةِ فِي البِناءِ اللُّغويِّ، وإلَى تَذوّقٍ عالٍ للنصِّ ومُناسبةِ وُرُودِهِ، كذلِكَ يَنبغِي النَّظرُ فِي صِحَّةِ القاعِدةِ النَّحويَّةِ، وَمَدَى اعتِمادِ النُّحاةِ علَيها. ومَا مِنْ شَكٍّ أنَّ النَّحويينَ أَعطَوا المعنَى المقامَ الأوَّلَ فِي تَوجيهاتِهِم الإعرابيَّةِ، وعِندَما رَأَوا تَعدُّدَ الأَوجُهِ الإعرابيَّةِ وَجَدُوا أنَّها مُنبَثِقةٌ عنِ المعنَى، وصادِرةٌ عَنهُ، وهذا ما وَجَدْناهُ عندَ توجيهِ القراءاتِ القرآنيَّة في (مُشكِلِ إعرابِ القرآن) لمكيِّ بنِ أبِي طالبِ القيسيّ.

وقد عُنِيَ النَّحويُّونَ بِالمعنَى عنايةً كَبيرةً، ونَظَرُوا إلَيهِ نَظرة دَقِيقةً حِينَ وَجَّهُوا إعرابَهُم، وبَنَوا علَيه اختلافَ الأوجُهِ الإعرابيَّةِ، فقد كانُوا يربِطُونَ بَينَ الإعرابِ والمعنَى رَبطًا مُحكَمًا، ويَرَونَ أنَّهُما شَيءٌ واحِدٌ لا يُمكِنُ الفَصلُ بَينَهُما، وأنَّ المعنَى إذا فُهِمَ دلَّ علَى الإعرابِ، فالإعرابُ فرعٌ علَى المعنَى كما ذكرَ سيبويه.

وعلَى أيَّة حالٍ فإنَّ الَّذِي يَعنينا فِي التَّحليلِ النَّحويِّ هُوَ ما نَتَجَ عن تِلكَ الأَوجُهِ النَّحويّةِ التي أوَّل بها مكيُّ بنُ أبي طالبٍ هذا

النَّوعَ مِن مُخالفَاتِ القِراءاتِ القُرآنيَّةِ، وذلِكَ في حركاتِ الإعرابِ وما فِيها مِنْ تَفاوتٍ دِلاليٍّ ومعانٍ نحويَّة كانَ لها أثرُها في تَوجيهِ الآراءِ الواردةِ فِي القِراءاتِ وصُورِها.

والمعنَى الوظِيفيُّ هو المعنَى الَّذِي تكشِفُ عنهُ الأجزاءُ التَّحليليَّةُ للُّغةِ، الَّتِي تَشمَلُ الأَصواتَ والصَّرفَ والنَّحوَ، فالمعنى الوَظيفِيُّ الصَّرفِيُّ مَعنَاهُ وُجُودُ ارتباطٍ بينَ الصِّيغةِ اللُّغويَّةِ والدِّلالةِ. ومن هذا المعنى نَستَدِلُّ علَى المعانِي المُتعلِّقةِ بالصِّيغِ الدَّالةِ علَى المشتقاتِ كَدِلالةِ وَزنِ فاعِلٍ فِي العربيَّةِ علَى مَنْ قامَ بِالفِعلِ، ومِنها المعانِي الدَّالَّةِ علَى التَّعديةِ والحروفِ الزَّائِدةِ فِي بَعضِ الصِّيغِ.

الفَصْلُ الأوَّلُ

دِلالةُ النَّصبِ والرَّفعِ فِي الأسماءِ

تَظهرُ قِيمةُ الإعرابِ في الإبانةِ عن المعاني الوظيفيَّة التي تَعتَورُ الكلامَ في منظومتهِ وسياقِهِ، وأثرُ ذلِكَ في تَحديدِ الدِّلالةِ أو في تنوُّعِها تقديمًا أو تأخيرًا، وذَهَبَ الزَّجاجي (ت٥٧٧هـ) إلى: «أنَّ الأسماءَ لمَّا كانَت تَعتَورُها المعاني، وتَكونُ فاعلة أو مفعولة، ومضافًا إليها، ولم يكنْ في صورِها وأبنيتها أدلَّة على هذِهِ المعاني، جُعِلَتْ حركاتُ الإعرابِ فيما تُنبئُ عن هذِهِ المعاني، فقالُوا: ضَرَبَ زَيدٌ عمرًا، فدلُّوا برفعِ زيدٍ على أنَّ الفِعلَ له، وبنصبِ عمرو على أنَّ الفِعلَ واقعٌ بِهِ، وكذلِكَ سائِرُ المعاني ... ليَتَّسِعوا في كلامِهِم، ويُقدِّموا الفاعلَ إذا أرادُوا ذلِكَ، أو المفعول عندَ الحاجةِ إلى تقديمه، وتكونُ الحركاتُ دالَّة على المعاني»[1].

وظاهِرةُ الإعرابِ تتحدَّثُ عن القِيمةِ الدِّلاليّةِ لحركاتِ الإعرابِ وعلاقةِ ذلِكَ بالمعنى، فالإعرابُ فرعٌ على المعنى، وهذا ينصُّ صراحة على أنَّ حركاتِ الإعرابِ وحدَها لا تدلُّ على المعاني الوظيفيَّة أو الدِّلاليَّة التي تَعتري الكلِمةَ داخلَ سياقِها، ولكنَّها فرعٌ لذلِكَ، ودالٌّ من دوالِّهِ بمعونةِ القرائِنِ المقاليَّة والحاليةِ التي تُلابِسُ السِّياقَ.

(١) الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بت أبي إسحاق الزجاجي (٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٩، ص٦٩.

وعلى أيَّة حالٍ فإنَّ الذِي يعنينا في التَّحليلِ النَّحويِّ هُوَ ما نتجَ عن تلكَ الأوجه النحويّة التي أوَّلَ بها مكيُّ بنُ أبي طالب هذا النَّوعَ من مخالفاتِ القِراءاتِ القرآنيَّة، وذلِكَ في حَركاتِ الإعرابِ من تفاوتٍ دلاليٍّ ومعانٍ نحويَّة كانَ لها أثرُها في توجيهِ الآراءِ الواردةِ فِي القِراءاتِ وَصُورِها.

إنَّ مُخالفَةَ إعرابِ الاسمِ فِي تَحلِيلِ القِراءاتِ القُرآنيَّةِ أفادَ مَعنىً نَحويًّا جَدِيدًا بَينَ الرَّفعِ والنَّصبِ، وأثَّرَ في تنوُّعِ الدِّلالةِ، ظَهَرَ هذا المعنى النَّحويُّ في أمثلةِ النُّحاةِ عِندَما رَأَوا أنَّ الأَصلَ في إعرابِ المصدرِ النائِبِ عن فعلِهِ هُوَ النَّصبُ. وأورده سيبويه (ت١٨٠هـ) تحت: باب ما يُنصَبُ مِن المصادِرِ علَى إضمارِ الفِعلِ غيرِ المستَعمَلِ إظهاره[١]. وقد يَعدِلُ إلى الرَّفعِ للدِّلالةِ على أوجهٍ بلاغيَّة ولغويّة تُستَفادُ من السِّياقِ والتركيبِ ومكانتِهِ في النَّصِّ. ففي قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾ [الفاتحة: ٢] رفعٌ بالابتداء، و(لله)، الخبر[٢]. ونحن نَعلَمُ أنَّ العاملَ فِي الرَّفعِ هنا هُو الابتِداءُ، وهو عامِلٌ معنويٌّ غيرُ ملفوظٍ بِهِ، وهُوَ خِلو الاسمِ المبتدأِ من العوامِلِ اللفظيَّة. ويجوزُ نَصبُهُ علَى المصدرِ أي مَفعُولًا مُطلقًا لِفِعلٍ محذوفٍ تَقديرُهُ: أَحمَدُ الحَمدَ.

(١) الكتاب: لسيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، ١: ٣١١.

(٢) مشكل إعراب القرآن: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م، ص ٢٠.

وتَظهرُ المُخَالفَةُ فِي التركيبِ مِن قِراءةِ النَّصبِ إلَى الرَّفعِ للدِّلالةِ علَى التَّعميمِ، وثَباتِ المعنى واستِقرارِهِ. وقد تنبَّهَ العُلماءُ إلَى هذا التحوُّلِ وأثرِهِ الدِّلاليِّ في استِقراءِ كَلامِ سيبَويه، واستِكناهِ فَحواهُ، فقالَ النحَّاس (٣٨٨هـ): «ويُقَالُ: الحَمدُ خَبرٌ، وسَبيلُ الخبرِ أنْ يُفيدَ، فما الفائِدةُ في هذا؟ والجوابُ عن هذا، أنَّ سيبويه قالَ: إذا قالَ الرَّجلُ الحمدُ لله بالرَّفعِ ففيهِ من المعنى مثلُ ما في قولِهِ: حَمَدْتُ الله حمدًا، إلا أنَّ الَّذِي يرفعُ الحمدَ يُخبرُ أنَّ الحمدَ منه، ومن جميعِ الخلقِ لله تعالى، والذي ينصِبُ الحمد يُخبرُ أنَّ الحمدَ منه وحده لله تعالى»[(١)].

وتُستَفادُ هذِهِ الدِّلالةُ لِلوَجهَيْنِ مِن تَقديرِ عَامِلِ الرَّفعِ والنَّصبِ، إذْ يَذهَبُونَ إلَى أنَّ الحَمدَ مَرفُوعٌ بِالابتِداء، وَخَبرُهُ شِبهُ الجُملَةِ (لله)، وأصلُهُ النَّصبُ بإضمارِ فِعلِهِ علَى أنَّهُ مِن المَصادِرِ الَّتي تَنصِبُها العَربُ بِأفعالٍ مُضمَرةٍ فِي مَعنَى الإخبَارِ. ويُوردُ الزَّمخشريُّ (ت٥٣٨هـ) أنَّ: «العَدلَ بِها عن النصبِ إلى الرَّفعِ على الابتِداءِ للدِّلالةِ علَى ثباتِ المعنى واستقرارِهِ»[(٢)].

(١) إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ص٩٣. وينظر الكتاب ١: ٣١٩-٣٢٨. وقرأ ابن عيينة ورؤبة بن العجاج (الحمدَ لله) بالنصب، وهي لغة قيس والحارث بن سامة. مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ص١.

(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ضبطه وصحَّحه ورتَّبه: مصطفى حسين أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.١: ٩.

فالفارقُ الدِّلاليُّ بينَ وَجهَي الرَّفعِ والنَّصبِ فِي التركِيبِ النَّحويِّ أنَّ النَّصبَ إشعارٌ بِالفِعلِ، وَصِيغةُ الفِعلِ إنَّما هِيَ أيضًا إشعارٌ بِالتَّجدُّدِ والحُدُوثِ وليسَ هذا في حالةِ الرَّفعِ، فَهُوَ فِي الرَّفعِ ثُبوتٌ ودِلالَةٌ علَى صِفةٍ ثَابتةٍ، أَلا تَرَى أنَّ المقدَّرَ مَعَ النَّصبِ نَحمَدُ اللهَ حَمدًا، وَمَعَ الرَّفعِ: الحَمدُ ثَابِتٌ أو مُستَقرٌ.

وجاء في قولِهِ تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩] (خالصةً) بِالنَّصبِ علَى الحالِ من المُضمرِ في قَولِه: (في بُطونِ) في قراءة قتادة[١]. وخبر «ما» (لِذُكُورِنا)[٢]. وعن المطوعي (خالِصُهُ) برفع الصاد والهاء، وبحذف التنوين، على أنَّه مبتدأ، و(لِذُكُورِنا) الخبر. والجملة خبرُ الموصول[٣].

إنَّ قِراءة الجُمهورِ بالرَّفعِ أبلغُ في النفسِ وأكثرُ وضوحًا فهي للدلالةِ على ثبوتِ هذا الأمرِ في نفوسِ المتكلمينَ، لأنَّهم جَعَلُوها خالصة للذكورِ، وحرَّموها على الأزواجِ، ودلَّ على ذلِكَ وُجُودُ

(١) المحتسب في تبيين شواذ القراءات والكشف عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، و د.عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م، ١: ٢٣٢. وهذه قراءة ابن عباس، والأعرج وقتادة، وسفيان بن حسين. وقرأ الكسائي والأخفش بالرفع.

(٢) مشكل إعراب القرآن ص١٧٩.

(٣) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: أحمد بن محمد بن عبد الغني البنا الدِّمياطي (ت١١١٧هـ)، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٩م، ١: ٥٥١.

التاء في آخرِها لِلمُبالَغةِ كالهاءِ في «علَّامة» و«نسَّابة»، وفِي الرَّفع دِلالةٌ أُخرَى فَقد جَاءَت حَملًا علَى مَعنَى «ما»، لأنَّ المقصُودَ هُنا بِما فِي بُطونِ هذِهِ الأنعامِ الأجنَّة.

وفي تحليلِي لِلنَّصِّ نَجدُ إشارةً إلَى قَصدِ المتكلِّمِ هنا وهُم جماعةٌ، فقد أرادُوا جَعلَ ذلِكَ الأمرِ ثابتًا في ذكورِهِم ونَفَوهُ عن أزواجِهِم فالرَّفعُ أقربُ إلَى السِّياقِ، إذِ المعنَى يَتَّضِحُ بجعلِ ما في بُطُونِ الأنعامِ للذكورِ. وفي اختيارِ النَّصبِ تحوُّلٌ في التركيبِ لا يَنأَى بالآيةِ عن الغايةِ المقصودةِ بعيدًا، فالمتكلِّمُ قَصَدَ الموقِعَ الإعرابيَّ بِناءً علَى المعنَى الوظيفيِّ للاسمِ المتقدِّم. فالنَّصبُ علَى الحَالِ جَاءَ مِن الضَّميرِ المرفُوعِ في قَولِهِ: (فِي بُطُونِ)، وخبرُ المبتدأِ الَّذِي هُوَ «ما» (لِذُكُورِنَا)، ولا يَجُوزُ أنْ تَتَقَدَّمَ الحالُ فِيها علَى العامِلِ وهذا عِندَ سيبويهِ إذا لم يكنْ مُنصرِفًا، كأنْ تقولَ: زيدٌ قائِمًا في الدارِ، لم يجز، وهذا غيرُ منصرفٍ. وقد أجازَهُ الأخفش.

ومِن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿قَالُواْ مَعۡذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمۡ وَلَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٤][1]. فقَد ذَهَبَ سيبويهِ إلى قراءةِ الجمهورِ بالرَّفعِ للدلالةِ على أنَّ هذا حالُهُم، «لأنَّهُم لم يُريدُوا أنْ يَعتذِروا اعتذارًا مستأنفًا من أمرٍ لِيمُوا علَيهِ، ولكنَّهُم قيلَ لهم: «لِمَ تعِظونَ قومًا؟» قالوا: موعِظتُنا مَعذِرةٌ إلى ربِّكم»[2]. ولو قالَ رجلٌ

(١) قرأ عيسى وطلحة والكسائي وحفص عن عاصم بالنصب، وقرأ الجمهور بالرفع.

(٢) الكتاب ١: ٣٢٠.

لرجلٍ: معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا يُريدُ اعتِذارًا لِنَصبِ، وهذِهِ مِن دَقائِقِ سيبويه ولَطائِفِه الَّتِي لا يُلحَقُ فِيهَا»[(١)].

والحُجَّةُ فِي قِراءةِ الرَّفعِ أنَّه قَصَدَ أحدَ أمرَيْنِ: الأوَّلَ: مَوعِظتُنا إيَّاهُم معذِرةٌ فتَكُونُ خَبَرًا لِمُبتَدأٍ مَحذُوفٍ، والثَّاني: يُضمَرُ قَبلَ ذلِكَ ما يرفَعُه. وأيًّا كانَ الأمرُ فإنَّ قراءة النصب على أنَّها مفعولٌ مُطلَقٌ، أو مَفعُولٌ لأجلِهِ أو غَيرَ ذلِكَ، وهذا مَا ذَهَبَ إليهِ أهلُ النَّحو، إنَّما جَاءَتْ جَوابًا عن سُؤالٍ مِن الله -سُبحانَهُ وتَعالَى- لَهُم هو: لِمَ لم تَعِظُوهُم؟ فلَعلَّهُم بِالوعظِ يتَّعِظُونَ. أو يَكونُ جوابُهم بقولِهِم: مَعذِرةً إلى ربِّك، أي: لمعذرةٍ إلى ربِّكُم[(٢)].

وفي تحليلِي لهذِهِ الآية الكريمة تَجِدُ أنَّ إرادة المتكلِّمِ لمعنى من المعاني يُغيِّرُ موقِعَ الكلِمةِ نصبًا على المفعوليَّةِ أو رفعًا على الابتِداءِ. فهذِهِ الإرادةُ كانَتْ سببًا في إثباتِهِ مَفعُولًا ومَصدَرًا مَنصُوبًا أُحِلَّ محلَّ فعلِهِ، وجاءَ بدلًا منه مرَّة، كما كانَتْ سببًا في عدِّهِ خبرًا لمبتدأ مقدَّر في نيَّةِ المتكلِّمِ مرَّة أخرى، فكلَّما تدخَّلَتْ إرادة المتكلِّمِ بالتغييرِ في رتبةِ المفعولِ تقديمًا أو تأخيرًا ظَهَرَتْ في تقديرِ العنصرِ المحذوفِ فيقدَّرُ فِعلًا وما بعدَهُ منصوبٌ على المفعوليَّة، أو يقدَّرُ مبتدأ، وما بعدَهُ خبرٌ له.

وهذا التَّلوينُ بينَ التعبيرَيْنِ-الجملة الاسميَّة والفعليَّة-المستفاد من تحليلِنا لهذِهِ الآيةِ الكَريمةِ إنَّما يدلُّ على لفتةٍ أسلوبيَّة جَعَلَتْ

(١) إعراب القرآن للنحاس ص٣٥٨.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات عبد الرحمن بن أبي الوفا الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمود رأفت الجمال، القاهرة، دار التوفيقية للتراث، ٢٠١٠م، ١: ٣٣٨.

البلاغيين يبنونَ قاعدتَهُم المهمَّة في الفرقِ بين التعبيرِ بالاسمِ والفعلِ، فقرَّروا أنَّ التعبيرَ بالفعل يدلُّ على التجدُّدِ والحدوثِ، بينَما يدلُّ التَّعبيرُ بالاسميَّة على الثباتِ والاستمرارِ، يَستوي في ذلِك المُظهَرُ والمُضمَرُ تقديرًا. وأبانَ عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) عن هذا السرِّ اللطيفِ في الفرقِ بينَ التعبيرَيْنِ بأنَّ: «موضوعَ الاسمِ على أنْ يُثْبتَ بِهِ المعنى للشَّيءِ مِن غيرِ أنْ يَقتَضِيَ تَجدُّدُهُ شيئًا بعدَ شيءٍ، وأمَّا الفعلُ فموضُوعُهُ علَى أنَّهُ يَقتَضِيَ تَجدُّد المعنى المثبتِ بِهِ شيئًا بعد شيء»(١).

وإذا كانَ مُعظمُ النحويينَ قد فسَّروا المخالفةَ بينَ النَّصبِ والرَّفعِ تَبعًا لِتقديرِ المحذوفِ فِي كلٍّ منهُما من حيثُ الجملةُ الاسميَّةُ والفعليَّةُ، وقاسُوا عليه معنى المفاضلة بين السَّلامَيْنِ في قولِهِ تعالى: ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ﴾ [هود: ٦٩]. فالمخالفة في إعراب السلامين في الآية مرَّده فائدة بلاغية إضافة إلى موقعها الوظيفي، فانتصاب «سلامًا» فجاءت لعدم تكلُّم القوم بشيء، فيحكي كما الأمر بوضوحه، فهو معنى ما تكلَّمت به الرسل.

وَعِندَ السُّهيليِّ (ت٥٨١هـ) وَرَدَ السَّلامُ الأوَّلُ مَنصُوبًا: «لأنَّه لم يَقصِدْ الحكاية، ولكنَّه جعلَهُ قولًا حسنًا وسمَّاه سلامًا، لأنَّه يؤدِّي معنى السلام في رفع الوحشةِ ووقوعِ الأنسِ، وحُكِيَ عن إبراهيمَ-علَيهِ السَّلامُ- قولُهُ فَرُفِعَ بالابتِداء. وحصَلَ من الفرقِ بينَ الكلامَيْنِ: في حكايةِ هذا ورَفعَهُ، ونَصَبَ ذلِكَ إشارة لطيفة وفائدة

(١) دلائل الإعجاز: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(ت٤٧١هـ)، قرأه وعلَّق عليه محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ص١٧٤.

شريفة، وهو أنَّ السَّلامَ من دينِ الإسلامِ، والإسلامُ مِلَّةُ إبراهيم -عليه السلام-وقد أُمِرْنا بالاتِّباعِ والاقتِداءِ بِهِ، فَحَكَى لَنَا قَولَهُ، ولم يحكِ لنا قولَ أضيافِهِ، إذ لا فائدة في تعريف كيفيته، إنَّما الفائدة في تبيينِ قولِ إبراهيم وكيفية تحيتهِ، لِيَقَعَ الاقتِداءُ بِهِ، وأخبر عن قولِ الأضيافِ على الجملة لا على التفصيل، وعن قول إبراهيم-عليه السلام- مفصلًا محكيًّا لهذه الحكمة»[(١)].

أَستَطيعُ القولَ: إنَّ مردَّ هذِهِ الفَائِدةِ إنَّما يَعُودُ إلَى تَوخِّي مَعنًى مِن مَعاني النَّحو، لأنَّ «قلت» وما يتصرف عنها قد وَقَعَتْ في كَلامِ العربِ على أنْ يُحكَى بِها ما كانَ كلامًا لا قولًا. وبناء علَى ذلِكَ وَرَدَ الأوَّلُ منصُوبًا في جانبِ الأضيافِ، لِيُنبِئَ عن ترجمةِ قَولِهِم بمعناه علَى تَقدِيرِ: قَالُوا قَولًا سَلامًا أيًّا كَانَ لَفظُهُ، إذ لا فائِدةَ فِي تَعريفِ كَيفِيَّتِهِ، وَوَرَدَ كَلامُ إبراهيمَ-علَيهِ السَّلامُ- فِي رَدِّهِ مَرفُوعًا علَى سَبيلِ الحِكايةِ بِنصِّهِ ولفظِهِ، لِيَقَعَ الاقتِداءُ بِهِ.

وقولِه تعالى: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾ [هود: ٧١][(٢)]. يُقرأ (يعقوبَ) بضمِّ الباء وفتحها، فمن قرأ بالضمِّ كانَ (يعقوبَ) مرفوعًا من وجهين، أحدهما: أن يكونَ مبتدأ، والجارُّ والمجرور قبله خبر له، كقولهم: في الدَّارِ زيدٌ. والثاني: أنْ يكونَ مرفوعًا بالجارِّ والمجرور، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش[(٣)].

(١) نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي (ت٥٨١هـ)، د. محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قار يونس، ١٩٧٨م، ص٤١٥.

(٢) قرأ حمزة وابن عامر وحفص بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر: السبعة في القراءات لابن الجزري ص٣٣٨.

(٣) مشكل إعراب القرآن ص٢٤٦.

ومَنْ قَرَأَ بالفتحِ جازَ أنْ يكونَ في موضعِ نصبٍ وجرٍّ، فالنَّصبُ من وجهينِ، أحدهما: بتقديرِ فعلٍ دلَّ عليهِ (بشَّرْناها)، وتقديره: بشَّرناها بإسحاق، ووهبْنا له يعقُوبَ مِن وراءِ إسحاق. والثاني: أنْ يكونَ مَعطُوفًا على موضعِ قولِهِ: (بإسحاق)، وموضِعُه النَّصب، كقولِهم: مَرَرْتُ بزيدٍ وعمرًا، وقول الشاعر (من الوافر):

مُعَاوِيَ إنَّنَا بَشَرٌ فأسجِحْ فَلَسْنا بِالجبالِ ولا الحَديدَا[1]

ونجد في تحليل هذه الآية أنَّ الرَّفع بالابتداء جاء ليبيِّن حال يعقوب بعد إسحاق-عليهما السلام- فهو وصف لحالهما، وأجملُ ما يُسعِدُ الإنسانَ هو الذُّريَّةُ الطيِّبةُ، وحالَةُ الرَّفعِ فِي بَيانِ ذلِكَ أَبلغُ، فالتَّسخيرُ والهبةُ من الله -سبحانَهُ- بإسحاقَ مُقابِلًا يَعقوبَ. وأمَّا حالةُ النَّصبِ لـ (يعقوب) فهي جَعْلُهُ فِي مَوضِعِ جرٍّ علَى المعطُوفِ قبلَه (إسحاق) وهذا مذهب الكسائي وهو ضعيف. ولكنَّنا حينَ حملْنَاهُ على موضعِ إسحاقَ أفادَ معنًى لطيفًا وهو الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقولِهِ: (وَمِنْ وراءِ إسحاقَ يَعقُوبَ) فـ (يعقوب) داخل في البشارةِ إذ إنَّ العُدولَ عن الفِعليّةِ إلى الاسميَّة فِي التَّركِيبِ من الرَّفعِ إلَى النَّصبِ علَى المحلِّ لإثباتِ البِشارةِ أيضًا، وهِيَ صِفةٌ مُستَقِرة في الموصُوفِ.

وفِي قولِهِ تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝٧﴾ [البقرة]. فأمَّا مَنْ قرأَ بالنَصبِ فقَد جَعَلَ التَّركِيبَ فعليًّا، وتُعرَبُ حينئذٍ «غشاوة» مفعولًا بِهِ بتقديرِ

(١) البيت لعقيبة الأسدي. ينظر الكتاب ١: ٦٧. وموضع الشاهد «ولا الحديدا» فقد عطف على الموضع فنصب «الحديدا».

فعل: وجَعَلَ على أبصارِهم غِشاوة، وهو فعلٌ مضمرٌ كما ذكرَ مكيّ بن أبي طالب القيسي، ونسب القراءة إلى عاصم[١]، «كأنَّه قالَ: وَجَعَلَ على أبصارِهِم غِشاوةً»[٢].

فالحُجَّةُ لِمَنْ رَفَعَ أنَّهُ استأنَفَ الكلامَ مبتدِئًا، ونَوَى بِهِ التَّقديمَ، وبِالخَبرِ التَّأخِيرَ، فكأنَّه قالَ: وغِشاوةٌ علَى أَبصارِهِم. ومَنْ نَصَبَ فقد أَضمَرَ معَ الواوِ فِعلًا عَطَفَهُ علَى قولِهِ تعالَى: (خَتَمَ اللهُ علَى قُلُوبِهِم) وجعلَ على أبصارِهِم غِشاوة، وإضمارُ الفعلِ إذا كانَ عليهِ دليلٌ كثيرٌ مُستَعملٌ فِي كَلامِ العربِ، ومِنهُ قَولُهُ (مجزوء الكامل):

ورأيْتُ زَوجَكِ فِي الوَغَى مُتقلِّدًا سَيفًا ورُمحا[٣]

يريد: وحامِلًا رُمحًا.

وفي تحليلِنا لهذِهِ الآيةِ الكريمةِ نَرَى أنَّ الخَتمَ الواردَ فِي القرآنِ لم يكُن علَى الأبصارِ، وإنَّما على القُلُوبِ والأسماعِ، لِقَولِهِ تَعالَى: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦] وفي مواضِعَ كَثيرةٍ منه،

(١) قراءة النصب رواها المفضل الضبي عن عاصم يعني: غِشاوةً. وبالضمِّ والرفع قرأ الحسن وزيد بن علي، وقرأ أبو جعفر بفتح الغين. ينظر: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص٦٧. وينظر إعراب القراءات ١: ٦١، والبحر المحيط ١: ١٧٧، وإتحاف فضلاء البشر ١:٣٤٩،

(٢) مشكل إعراب القرآن ص٢٩.

(٣) الحجة في القراءات السبع: للإمام ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٩٠م- ١٤١٠ه. ص٦٧. والبيت لعبد الله بن الزبعرى، وهو في شعره ص٣٢.

ولمّا كانتِ الغِشاوةُ خاصة بالأبصارِ، وانقطاعِ معنى الخَتم عند قولِهِ تعالى: (وعلى سمعهم) قدَّم مكيّ بن أبي طالب استِحسانًا الرَّفعَ فِي حالةِ الاستِئنافِ علَى النَّصبِ في حالةِ تقديرِ فِعلٍ، فالرَّفع عندَهُ أَولَى، لأنَّهُ أقرَبُ إلَى سِياقِ الكَلامِ، ودِلالةُ الآيةِ أنَّ «الغشاوة» لم تُحملْ على «خَتَمَ» ألا تَرَى أنَّه قَد جَاءَ في الأُخرَى ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمۡعِهِۦ وَقَلۡبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةٗ﴾ [الجاثية: ٢٣].

فكما لم تُحمَل فِي هذِهِ الآيةِ علَى «خَتَمَ» كذلِكَ لا تُحملُ في هذِهِ التي فِي مسألتنا، فإذا لم يحملها على الفعل «ختم» قَطَعَها عنه، وإذا قَطَعَها عن «خَتَمَ» كانت مرفوعة بالابتداء، وبناء على ذلك يكون التحوَّل في التركيب عمَّا كانَت عليهِ في نصب «غِشاوة» إلى الرفع، إذ تُصبِح الجملة اسمية و«غِشاوةٌ» مبتدأ مؤخرًا، وشبه الجملة الجار والمجرور «على أبصارِهِم» خبرًا مقدَّمًا.

وجاءَ الرَّفعُ فيها على الابتِدائيَّةِ، والنَّصبُ علَى المفعوليَّةِ، ووقعَتْ المخالفَةُ بينَ الجُملتَيْنِ على قِراءةِ الجُمهُورِ، فيما يرى أبو حيَّان الأندلسي (٧٤٥هـ) رأيًا مخالفًا لما اختارَه مكي بن أبي طالب، فقال في اختيارِ النَّصبِ وتقديمِهِ علَى قِراءةِ الرَّفع: «لِيشمَلَ الكَلامُ الإسناديْنِ: إسنادَ الجُملةِ الفعليَّة وإسنادَ الجملةِ الابتدائيَّةِ، فيكونُ ذلِكَ آكد، لأنَّ الفِعليَّة تَدلُّ علَى التجدُّد والحُدوثِ، والاسميَّة تدلُّ علَى الثُّبُوتِ، وكانَ تقديمُ الفعليَّةِ أولى، لأنَّ فيها أنَّ ذلِكَ قد وَقَعَ وفَرَغ منه»[1].

(١) البحر المحيط لأبي عبد الله محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣مـ ١: ٤٩.

فالعُدُولُ عن الاسميَّة إلى الفعليَّة أو التحوُّلُ في التركيبِ من الرَّفع إلى النَّصب لإثباتِ صفةٍ مستقرَّةٍ يقرِّرُهُ الواقعُ اللُّغويُّ ففي تحليلنا لقراءتي «الريح» بالرَّفعِ والنَّصبِ من قولِهِ تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: ١٢][(١)]. فاختِيارُ النَّصبِ، لماذا؟ لأنَّ المقامَ يحتمِلُهُ فلم يُقرِّر الواقعُ اللُّغويُّ الرَّفع، فالنَّصبُ هنا بفعلٍ مقدَّرٍ وتقديرهُ: وسخَّرْنا لِسُليمانَ، والرَّفعُ أنْ يكونَ مرفوعًا بالابتِداءِ، والجارُّ والمجرُورُ خَبرُهُ.

ووجه النصبِ أنَّ الرِّيحَ حُمِلَت على التسخيرِ في قولِهِ تعالى: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجْرِى بِأَمْرِهِۦ﴾ [ص: ٣٦]. فكما حُمِلَتْ هنا على التسخيرِ كذلِكَ يَنبَغِي أنْ تُحمَلَ هنا عليه. وممَّا يُقوِّي النَّصب قولُهُ: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١]. والنصب يُحمَلُ على سخَّرْنا. ووجه الرَّفع: أنَّ الرِّيحَ إذا سُخِّرَت لسليمان جازَ أن يُقالَ: لَهُ الرِّيحُ، على معنى: تَسخيرُ الرِّيحِ، فالرَّفعُ على هذا يُؤوَّلُ إلَى معنى النَّصبِ، وكما قال الفارسي: «لأنَّ المصدر المقدَّر في تقديرِ الإضافة إلى المفعول بِهِ»[(٢)].

وكذلك يرى النحَّاس تقاربَ مَعنَييها، مع تسلِيمِهِ بأنَّ فَرقًا لَطيفًا بين الوَجهَيْنِ: «فإنْ قَالَ قائِلٌ: إذا قُلْتَ: أعطيْتُ زيدًا دينارًا

(١) قرأ الجمهور بالنصب. وروي أنَّ أبا بكر والمفضل عن عاصم بالرفع وكذلك شعبة. وينظر كتاب السبعة في القراءات: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م. ص٥٢٧، والبدور الزاهرة ٢: ٢٠٨، وإتحاف الفضلاء ٢: ٣٠٨.

(٢) الحجة ١: ١٩٨.

ولِعمرٍو دِرهمٌ، فرفعتَهُ لم يكنْ فيهِ كمعنى الأوَّل، وجازَ أنْ يَكُونَ لم تُعطِهِ الدِّرهمَ، قِيلَ: الأمرُ كذا، ولكنَّ الآيةَ علَى خِلافِ هذا من جهةِ المعنى، لأنَّه قَد عُلِمَ أنَّه لم يُسخِّرْها أحدٌ غير اللهِ جلَّ وعلا»[(١)].

وأمَّا مكيٌّ فقد اختارَ النَّصبَ-مَعَ تَحسينِهِ لِقِراءةِ الرَّفع- فقال: «على إضمارِ وسَخَّرْنا لِسُليمانَ الرِّيحَ، لأنَّها سُخِّرَتْ لَهُ، وليسَ بمالِكِها على الحقيقةِ إنَّما مَلَكَ تَسخِيرَها بأمرِ الله، يُقوِّي النَّصبَ إجماعُهُم على النَّصبِ في قولِه: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١]. فهذا يدلُّ على تسخيرِها له في حال عصوفها»[(٢)].

وقولُهُ تعالى: ﴿إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: ١٥-١٦]. نَزَّاعة: خَبرُ إنَّ فِي مَوضِعِ رَفعٍ، وقِيلَ: (لظى) خبر إنَّ، و (نزاعة) بدلٌ من (لظى)، أو رفعٌ علَى إضمارِ مُبتَدأ، وقِيلَ: الضَّميرُ فِي (إنَّها) للقِصةِ، و(لظى) مبتدأ، و(نزاعة) خبر لظى، والجُملةُ خَبرُ إنَّ، ومن نَصَبَ (نزاعة) فعلى الحال، وهي قراءة حفص عن عاصم، والعاملُ في (نزاعة) ما دلَّ عليه الكلامُ من معنى: التَّلَظِّي، كأنَّه قالَ: كلا إنَّها تتلظَّى في حالِ نزعِها للشَّوى[(٣)].

أمَّا تحليلُنا لما ذَكَرهُ مكي بن أبي طالب القيسي في قراءةِ (نزاعة) بالنَّصبِ والرَّفعِ فلم يظهرِ العدولُ من الاسميَّةِ إلَى الفعليَّة

(١) إعراب القرآن ص ٦٨٨.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات ٢: ٢٠٢.

(٣) مشكل إعراب القرآن ص٥٠٣. قرأ بنصب التاء بعد العين، والباقون بالرفع. بنظر: البدور الزاهرة ٢: ٣٨٨. السبعة في القراءات ص٦٥١، والحجة لابن خالويه ص٣٥٢، والكشف في وجوه القراءات ٢: ٣٣٥ وإتحاف الفضلاء ٢: ٤٩٢. وينظر إعراب القرآن للنحاس ص ١٠٠٦.

والعَكسُ بل رَأَيْنا احتمالَ السِّياقِ الإسنادَيْنِ معًا من خلال إعرابه لها. وهذا يدلُّ بوجهٍ من الوجوهِ على أنَّ الحركة الإعرابيَّة وما يترتَّبُ على معانيها الوظيفيَّة الأُوَل من معانٍ بلاغيَّة ثوانٍ أمرٌ مرجعه إلى السياق وحده، مع الأخذ بقرائن الأحوال الأخرى. وأمَّا رأي النُّحاة فمردُّه إلى الصِّناعة النحويَّة فهو من «بابِ إنَّما يُصلِحه ويُفسدُهُ معناه، فكلُّ ما صلح بِهِ المعنى فهو جيد، وكل ما فسد بِهِ المعنى فمردودٌ»(١).

وهكذا تأتي المخالفةُ النَّحويَّةُ في تصوُّر مكيِّ بن أبي طالب بينَ الجملةِ الاسميَّة والجملة الفعليَّة مناسبة للمقامِ، فمتى كانَ التركيبُ مقتضيًا التأكيدَ، وإفادةَ الثبوتِ وجَدْنا مكيًّا قوَّى الأسلوبَ المصدَّرَ بالمسندِ إليهِ، ومتى كانَ الكلامُ مُقتضِيًا إفادةَ التجدُّدِ والحدوثِ قوَّى الأسلوبَ المصدَّرَ بالفِعلِ.

وفي قولِهِ تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ٤﴾ [المَسَد]. ففي تحليلِنا لهذِهِ الآيةِ الكَريمةِ نَجدُ صِفةَ الذَّمِّ التي وَصَفَ بِها ربُّنا -سبحانه- امرأة أبي لهب إنَّما كانَتْ قد اشتُهِرَتْ بِها، وليست للتخصيصِ أو التخلِيصِ من موصوفٍ غيرها، فالنَّصبُ على الذَّمِّ حدَّدَه السِّياقُ وجَاءَ مُطابِقًا لِواقِعِ حالِها. وقد ذَكَرَ مكيُّ بن أبي طالب أنَّ النَّصبَ «على الذَّمِّ لها، لأنَّها كانَتْ قد اشتُهِرَتْ بالنَّمِيمةِ، فَجَرَتْ صِفَتُها علَى الذَّمِّ لَها لا للتخصِيصِ، وفي الرَّفعِ ذمٌّ أيضًا، لكِنْ هُو فِي النَّصبِ أَبيَنُ، لأنَّكَ إذا نَصَبْتَ لم تَقصِدْ إلَى أنْ تَزِيدَها تعرِيفًا وتَبيِينًا، إذ لم تُجرِ الإعرابَ على مِثلِ

(١) المقتضب ٤: ٣١١.

إعرابها، إنَّما قَصَدْتَ إلَى ذمِّها لا لِتخصِيصِها مِن غَيرِها بِهذِهِ الصِّفةِ التي اختصَّها بِها»[1].

وممَّا يُقوِي النَّصبَ أنَّ هناك علاقةً بينَ هذِهِ الظاهِرةِ وأسلوبِ الفصلِ والوصل، فقد تخطَّتِ الحركةُ الإعرابيَّةُ أثرَها النَّحويَّ والوظِيفِيَّ إلى المشاكلةِ في بروزِ التنوُّعِ الدلاليِّ، وذلِكَ بتحوُّلِ دِلالةِ حرفِ العطفِ مثلًا من دلالةِ النَّسقِ علَى ما قبلَهُ وَصلًا إلَى دِلالةِ القَطعِ والاستِئنافِ فَصلًا، وهذا التَّحليلُ ناتجٌ عن المخالفةِ الإعرابيَّةِ في النَّصبِ والرَّفعِ، والنَّصبُ أَوضَحُ.

وفِي قَولِهِ تعالى: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [البقرة: ١٧٧]. نَجِدُ فِي هذِهِ الآيةِ الكريمةِ أنَّ التَّابِعَ «والصَّابِرِينَ» خَالفَ النَّسَقَ الإعرابيَّ تَبَعًا لِلمَعنَى الَّذِي يَحتَمِلُهُ السِّياق مَدحًا كانَ أو ذمًّا، وهذا ممَّا جرى على سنَنِ العربِ وأساليبِ أهلِها في الكلامِ، وقد ذَكَرَ الفرَّاء هذا النوع الإعرابيَّ، فقالَ: «ونَصَبْتَ (الصَّابِرِينَ) لأنَّها مِن صفةِ (مَنْ)، وإنَّما نَصَبْتَها لأنَّها من صفةِ اسمٍ واحِدٍ، فكأنَّه ذَهَبَ بِهِ إلَى المدحِ، والعرَبَ تَعتَرِضُ مِن صفاتِ الواحِدِ إذا تطاوَلَتْ بِالمدحِ أو الذَّمِّ، فيرفَعُونَ إذا كانَ الاسمُ رَفعًا، وينصِبُونَ بعضَ المدحِ، فكأنَّهُم يَنوونَ إخراجَ المنصوبِ بِمدحٍ مُجدَّدٍ غَيرَ مُتْبَعٍ لأوَّلِ الكلامِ»[2]. ومن ذلِكَ قولُ الشاعِرِ: (من الكامل)

(١) الكشف في وجوه القراءات ٢: ٣٩٠.

(٢) معاني القرآن: تأليف أبي زكرياء يحيى بن زياد الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ-٨٢٢م)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجَّار، ط٣، القاهرة، مركز

لا يَبْعَدَنْ قَومِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزُرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعتَرَكٍ والطيِّبِينَ مَعاقِدَ الأُزُرِ[(١)]

وربَّما رَفَعُوا «النَّازِلينَ» و «الطيِّبُونَ»، وربَّما نَصَبُوهُما علَى المدحِ[(٢)].

ومثل ذلِكَ أيضًا في قولِهِ تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٦٢﴾﴾ [النساء: ١٦٢].

هذا التَّغيُّرُ الإعرابيُّ في الآيتَيْنِ الكريمَتَيْنِ يَدعُونا إلَى القَولِ بأنَّ المُخالفَةَ الإعرابيَّةَ فِيهما أبلغُ من جَرَيَانِ الكَلامِ علَى نَمَطٍ واحِدٍ، فَحِينَ نَذكُرُ الصِّفاتِ الكثيرةَ في مَعرضِ المدحِ أو الذمِّ، فَالأحسَنُ أنْ نُخالِفَ في إعرابِها، ولا تكونَ جاريَةً كلّها علَى مَوصُوفِها.

وفي قَولِهِ تعالَى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩] نَجدُ تَغَايُرًا فِي الإعرابِ فِي الاسمِ «أقلّ» فجاءَ مَنصُوبًا مرَّة كما أنَّهُ جاءَ مَرفُوعًا مرَّة أُخرى، فـ (أنا) فاصِلةٌ لا محلَّ لها من الإعراب، «ويجوزُ أنْ يَكُونَ فِي مَوضِعِ نصبِ توكِيدًا لِلنُّون والياءِ، وقرأَ عيسى بن عمر (ت١٤٩هـ) ﴿أنْ تَرَنِ أنا أقلُّ مِنكَ

تحقيق التراث، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ١: ١٠٥.

(١) والبيتان للخرنق بنت هفان، من بني قيس بن ثعلبة. ينظر الكتاب ١: ٢٠٢. وينظر الخزانة ٢: ٣٠١.

(٢) معاني القرآن ١: ١٠٥.

مالًا﴾ بالرَّفع بِجعلِ (أنا) مبتدأ و(أقلُّ) خَبرُهُ، والجملةُ في موضِعِ المفعُولِ الثَّاني، والمفعُولُ الأوَّلُ النون والياء، إلا أنَّ الياءَ حُذِفَتْ لأنَّ الكسرَةَ تَدُلُّ علَيها، وإثباتُها جيِّدٌ بالِغٌ، وهو الأصلُ، ولأنَّها الاسمُ علَى الحقِيقةِ، وإنَّما النُّونُ جِيءَ بِها لِعِلَّةٍ»[1].

وهُنا عِندَ تَحلِيلِي لِلقِراءَتينِ تَجدُ أنَّ قراءة النَّصبِ، وهي قراءةُ الجُمهُورِ (أنا أقلَّ) جَعَلْتَ فيها « أنا» ضمير فصل زائد للتوكيد، أي صلة، و«أقلَّ» مفعول به ثان للفعل «تَرَنِ»، وهذا يتوافق مع المعنى ومع القاعدةِ النحويَّة، إذ لا خلاف في ذلك أبدًا، وأمَّا قِراءةُ عيسى بنِ عُمَرَ، وهِيَ قِراءةٌ شاذّة كما ذكرَها الفرَّاء في كتابِهِ (معاني القرآن) فَهِيَ بالرَّفعِ علَى تَقديرِ مبتدأ مَحذُوفٍ، أي هِيَ خَبرٌ، فقال: «وإذا رَفَعْتَ (أقلّ) فهي اسمٌ والقِراءةُ بِهِما جائِزةٌ»[2].

وأَستَطِيعُ أنْ أَقُولَ في القِراءَتَيْنِ إنَّ إرادةَ المتكلِّم لمعنًى مِن المعاني أحيانًا يُغيِّرُ موقِعَ الكلِمةِ نصبًا أو رَفعًا على الخبريَّةِ كما هُوَ الحالُ فِي الآيةِ محلِّ التَّحليلِ، فهذِهِ الإرادةُ كانَتْ سَبَبًا فِي إثباتِهِ مفعولًا بِهِ ثانيًا للفعل «تَرَنِ» كما كانَتْ سببًا في جعلِهِ خبرًا لمبتدأ محذوف فُهِمَ من المعنى والسياق معًا وهذا أيضًا مقدَّرٌ في نيَّةِ المتكلِّم مرَّة أُخرى، فَكلَّما تَتَدخَّلُ إرادةُ المتكلِّمِ بالتغييرِ في رُتبةِ المفعُولِ بِهِ في التقديمِ أو التأخِيرِ تتدخَّلُ أيضًا في تقدير الوجهِ الآخر وهو الخبر، وهذا تَبَعٌ لتلِكَ الإرادة، كما أنَّه تبع للمعنى المتَّفقِ علَيهِ.

(١) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ص٥١٠.

(٢) معاني القرآن ٢: ١٤٥. ويُنظر البحر المحيط ٦: ١٢٩.

الفَصْلُ الثَّانِي

دِلالةُ النَّصبِ والرَّفعِ فِي الأفعالِ

قد يأتي إعرابُ الفعلِ بعد «حتَّى» مخالِفًا بينَ الرَّفعِ والنَّصبِ، فيَختَلِفُ نَسَقُ الكلامِ، كما يختلِفُ معناه أيضًا، ويظهرُ هذا جليًّا من اختلافِ القِراءةِ في قولِهِ تعالَى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴿٢١٤﴾﴾ [البقرة][(١)].

ذَهَبَ مكيّ في هذه الآية مذهبًا وضَّحَ فيهِ عِلَّة الرَّفعِ كما بيَّنَ علَّة النَّصبِ، فعلَّةُ الرَّفع عندَهُ في الفِعلِ: «لأنَّهُ فعلٌ قد ذَهبَ وانقَضَى، وإنَّما الخبَرُ عن الحالِ التي كانَ علَيها الرَّسُولُ فيما مَضَى، فَالفِعلُ دالٌّ على الحالِ التي كانُوا علَيها فيما مضَى، فـ (حتَّى) داخلة على جملة في المعنى، وهي لا تعملُ في الجملِ، ويجوزُ في الكلامِ أنْ يُرفَعَ ويُخبَرَ عن الحالِ التي هُو الآنَ، وهو مثلُ قولِكَ: مَرِضَ حتَّى لا يَرجُونَهُ، أي مرِضَ فيما مضَى حتَّى هُو الآنَ لا يُرجَى، فَتَحكِي الحالَ التي هُو علَيها، فلا سبيلَ للنَّصبِ في هذا المعنى»[(٢)].

(١) قرأ نافع بالرفع وقرأ الباقون بالنصب ينظر إتحاف فضلاء البشر ١: ٤٠٥، وينظر البدور الزاهرة ١: ١٩١

(٢) إعراب القرآن لمكي ص٦٩.

وحكَى سيبويه والمبرِّد أنَّ الفِعلَ يَرتَفِعُ بعد «حتَّى» إذا دلَّ علَى اتِّصال ما قبلَهُ بِهِ، ولم يَنقَطِعْ، نحو: سِرْتُ فإذا أنا في حالةِ دُخُولِ، فالدُّخُولُ متَّصِلٌ بالسَّيرِ، فَصَارَتْ «حتَّى» بمنزلةِ «إذا» وما أشبَهها مِن أدواتِ الابتِداءِ فَيُصبِحُ دُخولُها علَى الأفعالِ كَدُخُولِها على الأسماءِ، نحو قَولِ الفرزدق: (من الطويل)

فَيا عجَبًا حتَّى كُلَيبٌ تَسُبُّني كَأنَّ أَبَاها نَهشَلٌ أو مُجاشِعُ[1]

«فحتَّى هنا بمنزلةِ إذا، وإنَّما هِيَ هاهنا كَحرفٍ مِن حُرُوفِ الابتِداء»[2].

وأمَّا عِلَّةُ النَّصبِ الَّتِي رَآهَا مَكِيٌّ فتتلَخَّصُ في أمرَيْنِ الأوَّل: أنْ تجعلَ الدخُولَ غايةً لِمسيرِكَ، وذلِكَ قولُكَ: سِرْتُ حتَّى أدخُلَها، كأنَّك قُلْتَ: سِرْتُ إلى أنْ أدخُلَها، فالنَّاصِبُ لِلفِعلِ هاهنا هو الجارُّ للاسمِ إذا كانَ غايَةً، فَالفِعلُ إذا كانَ غايةً نصبٌ وإذا كانَ غاية جرٌّ.

والثاني: «فإنَّه جَعَلَ «حتَّى» غاية بمعنى إلى أنْ فتنصِبُ بإضمارِ «أنْ» وجَعَلَ قول الرسولِ -عليه الصلاة والسلام- غايةً لِخوفِ أصحابِه لأنَّهم زُلزِلوا معناه: خُوِّفُوا إلى أنْ يقُولَ الرسولُ، فالفعلانِ قد مَضَيا»[3].

(١) ديوان الفرزدق، همام بن غالب، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، ١٩٦٦م، ١: ٤١٩. والشاهد فيه أنَّ « حتَّى « حرف ابتداء دَخَلَتْ على الجُملةِ الاسميَّةِ، وهي في حالةِ رفع بعدها فتكون ابتدائية.

(٢) الكتاب ٣: ١٨. وينظر المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ١: ٣٤٣.

(٣) مشكل إعراب القرآن ص٦٩.

ويرى سِيبويهِ أنَّ الوَجهَ الآخرَ الَّذِي يَنصِبُ الفِعلَ بعد «حتَّى» فأنْ يكونَ فعل الزلزلة قد كانَ والقولُ لم يكن، «وذلك إذا جاءَتْ مثل «كي» التي فيها إضمار (أن) وفي معناها، وذلِكَ قولُكَ كلَّمْتُه حتَّى يأمُرَ لِي بشيءٍ»(١).

ونَقَلَ أَبُو جعفر النحَّاس عن أبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) لَطيفةً دِلاليَّةً في الآيةِ الكَريمةِ، وهي اختلافُ زَمنِ الفِعلَيْنِ، فـ «زلزِلُوا» فعلٌ ماضٍ، و«يقولُ» فعلٌ مضارعٌ مُستَقبلٌ، فلمَّا اختلَفَ الزمنانِ كانَ الوجهُ النَّصبَ. وهُناكَ لَطِيفةٌ أُخرَى نُقِلَتْ عن الكِسائِيِّ (ت٨٩هـ) قالَ: إذا تَطاولَ الفِعلُ الماضِي صارَ بِمنزِلةِ المستقبلِ(٢).

وهُنا يُمكِنُ أنْ أَقُولَ: إنَّ (حتَّى) معَ الفِعلِ المضارعِ، أي: (حتَّى يقولَ) جَعَلَتْهُ خَالِصًا لِلاستِقبالِ إلَى زَمَنِ التكلُّمِ، كما جَعَلَتْهُ غايَةً لِلزَّلزلةِ علَى ظَاهِرِ وَجهِ النَّصبِ، ثمَّ كانَتْ حرفَ ابتِداءٍ علَى قِراءةِ الرَّفعِ. وحتَّى الابتِدائِيَّة تأتِي غالِبًا للاستِعظامِ والاستِغرابِ، لاستِبعَادِ وقُوعِ الفِعلِ بَعدَهُ عادَةً، وذلِكَ لِلمُبالَغةِ في تَصويرِ شِدَّةِ المحنةِ علَى النَّاسِ.

وبِالجَمعِ بَينَ قِراءَتي النَّصبِ والرَّفعِ أَرى قِراءة الرَّفعِ جاءَتْ على الحكايةِ، والتقدير: وزُلزِلُوا حتَّى قالَ الرَّسُولُ والَّذِينَ آمنُوا مَعَهُ أو كانَ من شأنِهِ أن يَقُولَ على جهةِ الدُّعاء والتمنِّي عليه الصلاة والسلام، وهذا أمرٌ واقِعٌ وممكن تشوُّفًا للنَّصرِ، واستِدعاءً

(١) الكتاب ٣: ١٧.
(٢) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ص ١٦٣.

لَهُ، ورَغبة فِيهِ، ثمَّ تأتِي قراءةُ النَّصبِ لتزيد الأمرَ وُضُوحًا، وتُبيِّنُ هذا الثَّباتَ وغايةَ مطلُوبِها.

وفِي قَولِهِ تعالَى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦][1] رأى مكيّ بنُ أبي طالِب أنَّ النَّصبَ إنَّما جاءَ من «أنْ» المضمرةِ بعد لامِ الجُحُودِ، ولا يجوزُ إظهارُها، وأجازَ إظهار كي بعد لام الجحود، فقال: «مَنْ نَصَبَ (لِتَزُولَ) فـ (اللام) لامُ جحدٍ، والنَّصبُ على إضمارِ (أنْ)، ولا يحسُنُ إظهَارُها، كما يجوز ذلِك مع (لام كي)، لأنَّ لامَ الجَحدِ مع الفِعلِ كالسِّينِ مَعَ الفِعلِ في: سَيقومُ، إذ هُو نفي مُستَقبلٍ، فَكَما لا يَحسُنُ أنْ تُفرِّقَ بينَ السِّين والفعلِ، كذا لا يَحسُنُ أنْ تُفرِّقَ بينَ اللَّامِ والفِعلِ، وتقديره: وما كانَ مَكرُهُم لِتَزُولَ مِنه الجِبالُ على التَّصغيرِ والتَّحقيرِ لِمَكرِهِم، أي: هُوَ أَضعَفُ وأَحقرُ مِن ذلِكَ، فَالجِبالُ فِي هذِهِ القِراءةِ تمثيلٌ لأمرِ النَّبيِّ صلَّى الله علَيهِ وسلَّمَ- ونُبوَّتِهِ ودلائِلِهِ»[2].

وأمّا الرَّفعُ فَجَاءَ فِي قِراءةِ الكِسائِيِّ بِفَتحِ اللَّامِ الأُولَى وضَمِّ الثَّانيةِ، فاللَّامُ الأُولَى لامُ تَأكِيدٍ على هذِهِ القِراءةِ، و(إنْ) خُفِّفَتْ من الثَّقيلة، وقالَ مكي مفسِّرًا ذلك: «وإنْ مُخفَّفةٌ من الثقِيلةِ،

(١) قرأ الكسائي وحده (لَتَزُولُ) بفتح اللام الأولى، وضمِّ الأخيرة، فالأولى لام التوكيد، والأخيرة أصلية لام الفعل، وضمَّتُها علامة الفعل. وقرأ الباقون (لِتَزُولَ) بكسر اللام الأولى، وفتح اللام الأخيرة، على معنى: ما كانَ مكرُهُم لِتَزُولَ مِنهُ الجبال. وهي قراءة ابن محيصن وعمر وعلي وأبي وعبدالله وأبي سلمة بن عبدالرحمن ومجاهد وابن وثاب وابن جريج وابن عباس. ينظر إتحاف فضلاء البشر ٢: ٩٢، وكتاب السبعة ص٣٦٣ والبدور الزاهرة ٢: ٩، وينظر معاني القرآن للفراء ٢: ٧٩.

(٢) مشكل إعراب القرآن ص٢٧٤.

والهاءُ مضمرةٌ مع (أنْ)، تقديرُهُ: (وإنَّهُ كانَ مَكْرُهُم لِتَزُولَ مِنهُ الجِبالُ)، فهذه القِراءة تَدلُّ على تَعظيمِ مكرِهِم، وما ارتَكَبُوا مِن فِعلِهِم»[(١)].

وطرِيقةُ مكيٍّ فِي تحلِيلِ القِراءتَيْنِ طريقةٌ نافِذة -فيما أراه-إلى هدفِها، ناجِحةٌ فِي تَبيينِ صُورِ الكَلامِ، إذ لا تَقتَصِرُ على ما يُرشِدُ المتلقِّي إلى قِيمةِ التصويرِ وفحواهُ، واستِشعارِ ما يُوحِي بِهِ من المعانِي، بل لِينصَرِفَ همُّهُ إلى ما هُوَ أبعدُ مِنهَا مِن غَرَضٍ يُساقُ لَهُ الكلامُ.

وممَّن أدرَكَ هذا المساقَ بِبَصيرةٍ وتَوجِيهٍ الزجاج (ت٣١١هـ) فعلَى القِراءةِ بِكسرِ اللامِ الأُولَى وفتحِ الثانيةِ تَكُونُ (إنْ) نافية، واللام لِتوكيدِ الجَحدِ «أي ما كانَ مكرُهُم لِيزولَ بِهِ أمرُ النَّبيِّ -صلَّى الله عليه وسلَّم- وأمرُ دينِ الإسلام، وثبوتُهُ كثُبُوتِ الجبالِ الرَّاسية، وقُرِئ (لِتَزُولَ)، وإنْ كانَ مكرُهُم يَبلُغُ في الكيدِ إلى إزالةِ الجبالِ فإنَّ الله ينصُرُ دِينَهُ ومكرُهم عندَه لا يَخفَى علَيهِ»[(٢)].

وفِي كِتابٍ آخر لمكي بن أبي طالب قَدَّم الرَّفع علَى النَّصب مُعتَمِدًا فيه علَى إيحاءِ المعنى ولطافَتِهِ، وعِظَمِ الأمرِ وفَداحتِهِ، فرأى أنَّ قراءةَ الكِسائي بِفتحِ اللَّامِ الأُولى ورفعِ الثانية إنَّما جاءَتْ لِحدَثٍ مُهمٍّ، مُبيِّنًا حُجَّةَ كلِّ فريقٍ من القرَّاء، مُقدِّمًا الرَّفعَ علَى

(١) المصدر نفسه ص ٢٧٤. وينظر البيان في غريب القرآن ٢: ٤٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق الزجاج إبراهيم بن السَّرِّيِّ (ت٣١١هـ)، تحقيق د. عبد الفتاح عبد ه شلبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦ه، ٢٠٠٥م، ٣: ١٦٧.

النَّصب هُنا بِخِلافِ رَأيِهِ فِي مُشكِلِ إعرابِ القُرآنِ، ومُفسِّرًا علَّة ذلِكَ، فَقَالَ: «وَحُجَّة مَنْ فَتَحَ اللَّامَ الأُولَى، وضَمَّ الثانية، أَنَّه جَعَلَ (إنْ) في قولِهِ: (وإنْ كانَ) مُخفَّفةً مِن الثَّقيلةِ، وَجَعَلَ اللَّامَ الأُولَى لامَ تَوكيدٍ، دَخَلَتْ لِتوكيدِ الخَبَرِ، كما دَخَلَتْ (إنْ) لِتوكِيدِ الجُملةِ، والفِعلُ مَعَ لامِ التَّوكيدِ مَرفُوعٌ علَى أَصلِهِ إذْ لا نَاصِبَ مَعَهُ ولا جازِم، والهاءُ مُضمرةٌ مَعَ (إنْ)، تَقدِيرُهُ: وإنَّهُ كانَ مَكرُهُم لَتَزُولُ مِنهُ الجبالُ، يعني أمرَ النبيِّ عليهِ السَّلامُ، والتقديرُ: مَثَلُ الجِبالِ في القُوَّةِ والثَّباتِ»[1]

ثمَّ يَنتقِلُ بَعدَ ذلِكَ إلى رِوايةِ النَّصبِ لِيُبيِّن السَّببَ فيها مُشيرًا إلَى المعنى الموافِقِ للقِراءةِ وتَفسيرِ ذلِكَ بما يتلاءمُ مَعَ السِّياقِ العامِّ للسُّورةِ، فَقَالَ: «وحُجَّةُ مَنْ كَسَرَ اللَّامَ الأولى وفَتَحَ الثَّانيةَ أَنَّه جَعَلَ الأولى لامَ نَفيٍ، لوقُوعِها بعدَ نفيٍ، ونَصَبَ الفِعلَ بِها، والتقدير: وما كانَ مَكرُهُم لِتَزُولَ مِنهُ الجِبالُ... ومعنى هذِهِ القِراءةِ تَصغِيرُ مَكرِهِم وتحقيرُهُ، أي: لم يَكُنْ مَكرُهُم لِيزِيلَ الجبالَ، والجبالُ يُرادُ بِها ما ثَبَتَ من الحقِّ والدِّينِ والقُرآنِ. أي: لم يكنْ مَكرُهُم لِيُذهَبَ بِهِ الحقُّ، والضَّميرُ في مكرِهِم قِيلَ هو لِقُريش، وقيلَ هو لِمَنْ تَقدَّمَ بِالعتوِّ والكفرِ من الجبابِرةِ الماضِيةِ، وكَسرُ اللامِ الاختِيارُ لأَنَّهُ أَبينُ فِي المعنَى، ولِأنَّ الجَمَاعةَ علَيهِ»[2].

(١) الكشف عن وجوه القراءات وعِللها وحججها: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ٢: ٢٧.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات ٢: ٢٨.

وفِي تحلِيلِي لِلقِراءتيْن اللَّتيْنِ ذَكَرَهُما مَكيٌّ فإنَّهما تُوحِيانِ بِتَوارِدِ اللَّفظِ والمعنَى إلَى الذِّهنِ، واستِقصاءِ مَقامَاتِ الخِطابِ، وتُصَوِّرانِ عَقيدَةَ القَومِ وأثرَها فِي المُتَلقِينَ وَمُيولِهِم، فَقِراءةُ الجُمهُورِ تَنفِي المَكرَ وتُحقِّرُهُ بِالنِّسبةِ لِلمُؤمِنينَ، باعتِبارِ أنَّ الجِبالَ مَثَلٌ لِدينِ اللهِ وشَرِيعَتِهِ. وفِي القِراءةِ الثَّانيةِ بَيَّنَ مَوقِفَ الكَافِرينَ ومَنْ شايَعَهُم وَوَالاهُم باعتِبارِ أنَّ زَوالَ الجِبالِ مَثَلٌ لِعِظَمِ مَكرِهِم وَشِدَّتِهِ عِندَ مَنْ لم يُؤمِنْ، فَهِيَ تَصِفُ مَكرَهُم عِندَ مَنْ تَذبذَبَتْ عَقِيدَتُهُم وحَسِبُوا أنَّ كلَّ صَيحةٍ علَيهِم، فالتَّصويرُ الفَنِّي قَائِمٌ فِي القِراءَتَيْنِ، مِن المَعنَى والإعرابِ، ولَكِنَّهُ اختَلَفَ قُوَّةً وَضَعفًا بِتَغايُرِ التَّفسيرِ، مُبيِّنًا لمشاعِرِ الفَريقينِ علَى هذا النَّحوِ من الدِّقةِ والإيجازِ الَّذِي ينفَرِدُ بِهِ الذِّكرُ الحَكيمُ.

وممَّا جاءَ علَى سَبيلِهِ قولُهُ تَعالَى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافٗا كَثِيرَةٗ﴾ [البقرة: ٢٤٥][(١)]. قالَ مكيّ: «(فيُضاعِفَهُ لَهُ) من رَفَعَهُ عَطَفَهُ على ما فِي الصِّلةِ، وهو يَقرِضُ، ويَجُوزُ رَفعُهُ علَى القَطعِ ممَّا قَبلَهُ، ومَنْ نَصَبَهُ حَمَلَهُ علَى العطفِ بالفاءِ على المعنى دون اللفظِ فَنَصَبَهُ، ووجهُ نَصبِهِ لَهُ أنَّهُ حَمَلَهُ علَى المعنى، وأضمرَ بعدَ الفاءِ (أنْ) ليكونَ معَ الفِعلِ مَصدرًا، فتَعطِفُ مَصدَرًا علَى مصدرٍ، فلمَّا أَضمَرْتَ (أنْ) نَصَبْتَ الفِعلَ»[(٢)].

(١) قرأ نافع وحمزة والكسائي بالألف ورفع الفاء، وقرأ ابن عامر ويعقوب وعاصِم بالألف ونصب الفاء. ينظر كتاب السبعة لابن مجاهد ص ١٨٥، وينظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ١: ١٩٧.

(٢) مشكل إعراب القرآن ص ٧٤. وينظر الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها لمكي ١: ٣٠١.

استَحسَنَ مكي الرَّفع في «فيضاعِفه» لقوة المعنى على الاستئناف، والعطف، وجاء الرفع عنده من وجهين، أحدهما: أنْ يكونَ مَعطوفًا على صلة «الَّذِي»، وهو الفعل «يَقرِضُ» فيكونُ داخِلًا في صِلةِ «الَّذِي». والآخر: أنْ يكونَ مُنقَطِعًا عمَّا قبله، فيكونُ الفِعلُ عِندئذٍ مَرفُوعًا. وأمَّا النصبُ فعلى العطفِ بالفاء حملًا على المعنى دونَ اللفظ، كأنَّه قالَ: مَنْ ذا الَّذِي يكُونُ مِنهُ قَرضٌ فَتَضعِيفٌ من الله تعالى، فقَدَّرَ «أنْ» بعد الفاءِ ونَصبَ بها الفعل، وجعَلَها مع الفعلِ في تقديرِ مصدر، لِيعطِفَ مَصدرًا علَى مَصدرٍ، ولا يَحسُنُ أن يَجعلَ منصوبًا على ظاهِرِ اللَّفظِ في جوابِ الاستِفهامِ، لأنَّ القرض -كما قالَ - ليسَ مُستَفهَمًا عنه، وإنَّما الاستفهامُ عن فاعلِ القَرضِ، كأنَّكَ قُلْتَ: أزيدٌ يُقرِضُني لم يجزِ النَّصب على جواب الاستفهامِ بالفاءِ، وإنَّما جازَ ها هُنا حَمْلًا علَى المعنَى.

وأرى أنَّ مكِيّا هنا خَالفَ مَنْ قبلَه في بيانِ علَّة النصب في الفعل «فيُضاعِفَهُ» فعنده ليس النصب بسببِ وقوعِ الفعلِ جوابًا للاستِفهامِ، وإنَّما جوازُ النَّصبِ في الآية على جواب الاستفهام محمول على المعنى لأنَّ مَنْ يقرضُ الله، ومَنْ ذا الَّذي يَقرضُ الله سواء في المعنى، فقال: «ولا يَحسُنُ أنْ تجعلَ (فيضاعِفَهُ) فِي قِراءةِ مَنْ نَصَبَ جوابًا للاستِفهامِ بـ (الفاء)، لأنَّ القرضَ غيرُ مُستَفهَم عنه، إنَّما الاستِفهامُ فاعل القرضِ، ألا ترى لو أنَّك قلْتَ: أزيدٌ يقرضُني فأشكرُه، لم يَجُز النصب على جوابِ الاستِفهامِ، وجازَ الحملُ على المعنى، لأنَّ الاستِفهام لم يَقَع على القَرضِ إنَّما وَقَعَ على زيد»[1].

(١) مشكل إعراب القرآن ص ٧٥.

وقالَ تعالَى: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [الفتح: ١٦]، (يُسلِمُونَ) عِندَ الكِسائي عطفٌ على (تُقاتِلُونَ)، وقالَ الزَّجَّاجُ: هو استئنافٌ، أي: أو هُم يُسلِمُونَ، وفي قِراءة أُبي: (أو يُسلِمُوا) بالنَّصبِ على إضمارِ أنْ، ومَعناهُ: إلا أنْ يُسلِمُوا، وقالَ الكسائِي: معناه: (حتَّى يُسلِمُوا)(١).

لم يخرج مكيّ فِي تَوجيهِ النَّصبِ فِي هذِهِ الآيةِ عن آراءِ مَنْ سبَقَهُ، فَقَدَّمَ الرَّفعَ علَى النَّصبِ، فالرَّفعُ عِندَهُ مِن وَجهَيْنِ، الأوَّلُ: أنْ يكونَ مَعطوفًا على (تُقاتلُونَهم). والثَّانِي: أنْ يَكُونَ الكَلامُ مُستأنَفًا، وتَقدِيرُهُ: أو هُم يُسلِمُونَ. وأمَّا وَجهُ النَّصبِ (أو يُسلِمُوا) فعلَى تَقدِيرِ «أنْ» و«أو» بِمعنَى «إلا»، وقِيلَ بمعنى «حتَّى». ويَبدُو أنَّ الرَّفعَ أَوفقُ بيانًا من النَّصبِ، بِوصفِهِ يبيِّن المعنى بصورة واضحة، وهو آتٍ من معنيين، العطف على ما سبق القتال أو الإسلام، وأمَّا الاستئنافُ وانقطاعُ الكَلامِ عن سَابقِهِ فَهُوَ يُؤدِّي معنًى جديدًا تقاتلُونَهم أو هم يُسلِمون ويتركونَ الكفرَ ويَدخُلُونَ فِي الإسلامِ.

وقالَ تعالَى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾ [النحل](٢). ذَكَرَ مكي في الآية وجهَ النصب على رأي القُرَّاء،

(١) مشكل إعراب القرآن ص ٤٤٦. وينظر معاني القرآن للفراء ٣: ٦٦. وإعراب القرآن للنحَّاس ص ٨٥٩.

(٢) قرأ ابن عامر والكسائي بنصب النون " فيكونَ" والباقون بالرَّفع. ينظر البدور الزاهرة ٢: ٢٢، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٢١١، وكتاب السبعة ص ٦٥ والحجة في القراءات ص ٣٨٩ وإعراب القراءات ١: ٣٥٤.

وبيَّن عِلَّة ذلِكَ، فالنصبُ إنَّما جاءَ عطفًا علَى الفِعلِ فِي أوَّلِ الآيـةِ «أنْ نَقُولَ»، والرَّفع إنَّما كان استئنافًا للكلام، وتقـديره: كُـن فَهُـو يَكونُ، وإليه أشار بقوله: «قَرَأَ ابنُ عامِرٍ والكِسائِيُّ بنصبِ (فيكونَ) عَطفًا علَى (أنْ تَقُولَ) ومَنْ رَفَعَهُ قَطَعَهُ ممَّا قبلَهُ، أي: فهو يَكُـونُ، وما بَعدَ الفاءِ يُستأنَفُ، ويبعد النصبُ على جوابِ كُنْ، لأنَّ لَفظَـهُ لَفظُ الأمرِ، ومعناه الإخبارُ عن قدرة الله إذ ليسَ ثَمَّ مأمُورٌ أنْ يَفعَلَ شيئًا، فالمعنى: فإنَّما نَقُولُ لَهُ كُنْ فَهُو يَكُونُ»[1].

فالقراءتانِ علَى هذا النَّحو مِن التحليـلِ الأُسـلوبِيِّ بـينَ أنسـاقِ القُرآنِ الكَريمِ تُصوِّرُ لَنا المعنَى المقصُـودَ لِقُـوَّةِ الله -سُـبحانَهُ- إذا أَرادَ شَيئًا، فَالرَّفعُ أَقـرَبُ إلَـى الـنَّفسِ، وذلِـكَ لأَنَّ مَنزِلَـةَ الـيَقينِ تَدخُلُ نَفسَ المؤمِنِ نَتيجةَ عَظمةِ الله وقُدرَتِهِ علَى الفِعلِ، والنَّصبُ أَيضًا قَريبٌ لأنَّ فِيهِ أَيضًا مَوضِعَ تَقريرٍ وَتَحقِيقٍ لِأَمرِ الله وَقُدرتِهِ.

ومِن مَواضِعِ المخالفةِ النحويَّة في إعرابِ الفِعلِ المضارعِ نصبًا ورفعًا وقوعُهُ بعد «أن» الواقعةِ في سياقِ العِلمِ أو الظنِّ، ويَبدُو ذلِكَ فيما تردَّدَ في قراءةِ الفعلِ «تكون» من قولِهِ تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ﴾ [المائدة: ٧١][2].

وقد فَصَّلَ مكيٌّ في هذِهِ المسألةِ تَفصِيلًا، وعلَّلَ أسبابَ الرَّفـعِ والنَّصبِ بِحسَبِ مَعنى كُلِّ فِعلٍ، فـاليقينُ بخـلاف الشّـكِّ، ومـع

(١) مشكل إعراب القرآن ص ٢٨٢.

(٢) قرأ ابن عامر والكسائي بنصب النون " فيكونَ" والباقون بالرَّفع. ينظـر البـدور الزاهرة ٢: ٢٢، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٢١١، وكتاب السبعة ص ٦٥ والحجة في القراءات ص ٣٨٩ وإعراب القراءات ١: ٣٥٤.

الأوَّل رفعٌ لأنَّه تأكيد، ومع الثَّاني نصب لأنَّه شكٌّ، فقالَ: «مَنْ رَفَعَ (تكونُ) جَعَلَ (أنْ) المخففة من الثقيلةِ، وأضمرَ معها الهاء، وتكونُ خبر (أنْ)، وجَعَلَ و(حسِبُوا) بمعنى أيقَنُوا، لأنَّ (أنْ) للتأكيدِ، والتأكيد لا يَجُوزُ إلا مع اليقين، فهو نظيرُهُ وعديلُهُ، و(أنْ) في مَوضِع نصب بـ (حسبَ) وسَدَّتْ مَسدَّ مَفعُولَي حَسِبَ، تقديرُهُ: (أنَّه لا تكونُ فِتنة). وحقُّ (أنْ) أنْ تُكتَبَ مُنفصِلة على هذا التقدير، لأنَّ (الهاء) المضمرة تَحولُ بينَ (أنْ) و(لام لا) في المعنى والتقدير، فيمتنع اتصالها بـ (اللام). ومَنْ نَصَبَ (تكونَ) جَعَلَ (أنْ) هي الناصبة للفعل، وجَعَلَ (حَسِبَ) بمعنى الشَّكّ، لأنَّها لم يَتْبَعْها تأكيدٌ، لأنَّ (أنْ) الخفيفة لَيسَتْ للتَّأكيدِ، إنَّما هيَ لأمرٍ قد يقع وقد لا يَقعُ، فَالشَّكُّ نَظيرُ ذلِكَ وعدِيلهُ»(١)

ومَردُّ هذِهِ الظَّاهرةِ -كما يراها النَّحويون- أنَّ الفعلَ يرتفع بعد «أن» الواقعة في سياق العلم واليقين، أو ما يتنزَّلُ منزلته، بوصفها مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن أو القصة المحذوف، وأمَّا إذا وقعت في سياق الظنِّ أو ما يقع موقعه، فإنَّ الفعلَ بعدها يَحتَمِلُ وجهين اثنين، الأول: الرفع على ما سبق، والآخر النصب بوصفِها مصدرية ناصبة للفِعلِ.

وقد ذَكَرَ سِيبويهِ الآية الكريمة وعلَّقَ علَيها، مبيِّنًا جوازَ الرَّفعِ وجوازَ النَّصبِ أيضًا، فَقَالَ: «وقالَ عزَّ وجلَّ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾، كأنَّك قُلْتَ: قد حسِبْتُ أنَّهُ لا يَقُولُ ذاكَ. وإنَّما حَسُنَتْ «أنَّه» ها هنا لأنَّك قد أَثبَتَ هذا في ظنِّكَ كما أثبتَه في

(١) مشكل إعراب القرآن ص ١٥٠. وينظر الكشف في وجوه القراءات لمكي ١: ٤١٦.

عِلمِكَ، وأنَّكَ أدخلْتَهُ في ظَنِّكَ على أنَّه ثابتٌ كما كانَ فِي العِلمِ، ولولا ذلِكَ لم يَحسُنْ أنَّكَ ها هنا، ولا أنَّه، فجرى الظنُّ ها هنا مجرى اليقين، لأنَّه نَفيُهُ، وإنْ شِئتَ نَصَبْتَ فَجَعَلْتَهُنَّ بِمَنزِلةِ خَشِيْتُ وخِفْتُ، فَتَقُولُ: ظَنَنْتُ أن لا تفعلَ ذاكَ»[1].

وإذا تأمَّلْتَ مَعِي القِراءتين وَجَدْتَ أنَّ قِراءةَ الرَّفعِ أَجودُ وأبلغُ في النَّفسِ، لأنَّ «أنْ» مُخفَّفةً مِن الثَّقيلةِ، وفِعلَ «حَسِبتُ» وأخواتها بمنزلةِ العِلمِ واليقينِ، وهو شَيءٌ ثابتٌ، واسمُها ضَميرُ الشَّأنِ المحذوفِ، تَقديرُهُ «أنَّه» و«لا» نافية، والفِعلُ «تكون» تامٌّ، و«فتنة» فَاعِلُهُ، والجُملةُ خَبرٌ لـ «أنَّ» وهِيَ مُفَسِّرةٌ لِضَميرِ الشَّأنِ المحذوفِ، وعلَى هذا «حَسِبَ» هُنا لِلعِلمِ واليَقينِ لا لِلشَّكّ. وأمَّا قِراءةُ النَّصبِ فـ «أنْ» عِندَهُ نَاصِبةٌ، دَخَلَتْ علَى فِعلِ مَنفيٍّ بـ «لا»، و«لا» لا يَمنَعُ أنْ يَعمَلَ ما قَبلَهَا فِيمَا بَعدَهَا مِن نَاصِبٍ أَو جَازِمٍ أو جَارٍّ.

وعلَى هذا يَجري قَولُهُ تَعالَى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ إِنَّهُمۡ لَمَعَكُمۡ﴾ [المائدة: ٥٣] في الرَّفعِ والنَّصبِ، «مَنْ نَصَبَ عَطَفَهُ على المعنى، كأنَّهُ قَدَّرَ تقديم (أنْ يأتي) بعد (عسى) فعطَفَ علَيهِ، إذْ مَعنَى: فعسى أنْ يأتيَ اللهُ، وعسى اللهُ أنْ يأتِيَ واحِد، فَعَطَفَ على المعنى، ولو عَطَفَ على اللفظِ على (أنْ يأتي)، وهو مؤخَّر بعد (اسمِ الله) لم يَجُزْ، كما يَبعُدُ أنْ تَقُولَ: عسى زيدٌ أنْ يَقُومَ ويأتِيَ عمرٌو، إذ لا يجوزُ: عسى

(١) الكتاب ٣: ١٦٦.

عمرو فيَحسُنُ كما يَحسُنُ، عسَى أنْ يَقُومَ زيدٌ ويأتيَ عمرو، ولو كانَ في الجُملةِ الثانيةِ ما يَعُودُ علَى الأوَّل لَجازَ كلُّ هذا، نحو: عسى أنْ يَقُومَ زَيدٌ ويأتِيَ أبُوه، وعسى زيدٌ أنْ يَقُومَ ويأتيَ أبُوه كلُّ هذا حَسَنٌ جائِزٌ»[١]

وفي موضعٍ آخر قَدَّمَ مكيّ الرَّفعَ علـى النَّصـب ورأى فيـه اسـتئنافًا وقطعًا من الكلامِ السابق، ومع حذفِ الواو فِي قِـراءةِ مَـنْ قـرأَ بِغيرِهـا لا يجُوزُ إلا الرفعُ علـى الاسـتئنافِ، والاسـتغناءُ بالضـميرِ الكـائِنِ في الجُملةِ الثانيةِ عن حرفِ العطفِ، وقد اختارتِ الجماعـة الرفـع، فهـو أبينُ وأبلغُ، والنصب بعيد مع التكلُّفِ، فقال: «وحُجَّةُ مَنْ رفعَ الفِعـلَ أنَّه جعَلَ الواوَ عطفَ جملةٍ علَى جملة، ثمَّ تَعطِفُ مُفرداً على مفـرد، ويقوِّي الرَّفع قراءةُ مَنْ قَرَأَ بغيرِ واوٍ، ولا يجـوزُ مـعَ حـذفِ الـواوِ إلا الرَّفع على الاستئناف، والاستغناء بالضميرِ، الَّذِي في الجُملةِ الثانيـةِ، عن حرف العطـفِ، والاختيـارُ الرَّفـعُ، إذ علَيـهِ الجماعـة، ولِظُهُـورِ وجهِهِ، ولِتركِ التكلُّفِ فِيهِ، كما احتِـيجَ إلَـى التكلُّفِ في النَّصـبِ مـن تقديمِ لفظٍ مؤخَّرٍ، وإثباتُ الواو وحذفُها واحِدٌ، وحـذفُها أحـبُّ إليَّ، لأنَّ في حذفِها دليلًا على قوَّةِ الرَّفعِ»[٢]

وحِينَ أتأمَّلُ قِراءةَ الرَّفعِ أَجِدُ الرَّابِطَ المَعنَويَّ، وهُوَ الَّـذِي تَسـتَغنِي بِهِ الجُملُ حَـالَ التِبـاسِ بَعضِـها بِـبَعضٍ عـنِ الـرَّبطِ الظَّـاهِرِ بِـالواوِ أَو

(١) مشكل إعراب القرآن ص ١٤٦. قرأ نافع، وابـن كـثير، وابـن عـامر، وأبـو جعفر، بغير واو قبل «يقول» والبـاقون بـالواو. ونصـب الـلامَ: أبـو عمـرو، ويعقوب. والباقون بالرفع. ينظر البدور الزاهرة ١: ٢٩٩.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات لمكي ١: ٤١٢. وينظر معاني القرآن للفـراء. ١: ٣١٣.

بغَيرِها، ويَترتَّبُ هذا الوَجهُ فِي تَحلِيلِ قِراءةِ الرَّفعِ هُنا علَى المُخَالَفةِ فِي الإعرابِ الَّذِي يَتعاقَبُ علَى بَعضِ القِراءاتِ فَحَذْفُ الواوَ هُنا فِي قِراءة الرَّفعِ، لا يَقِفُ تَأثِيرُها علَى الكَلمةِ المُفردةِ فَحَسبُ، بل يَمتَدُّ إلَى مَواقِعِ الجُملِ وَعَلاقَاتِ بَعضِها بِبَعضٍ، فَهِيَ تَأتِي بِحَسَبِ تَقديرِ المعنَى والإعرابِ بَينَ المُشَاركةِ الإعرابيَّةِ بِوقُوعِ الجُملةِ ممَّا قَبلَها مَوقِعَ المفردِ جيِّدًا، وإجرائِها على الاستئناف النَّحويِّ أو البيانيِّ.

وقالَ تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧][1]. بيَّنَ مكيّ وجهَ الرَّفعِ والنَّصبِ في الآية الكريمة المذكورة، فرأى أنَّ «مَنْ رفع الفعلين عطفَهُما على (نُرَدُّ)، وجَعَلَهُ كلَّهُ ممَّا تَمَنَّاهُ الكفَّارُ يومَ القِيامةِ، تمنَّوا ثلاثةَ أشياء: أنْ يُردُّوا، وتمنَّوا ألا يكونوا قد كذَّبُوا بآياتِ الله في الدُّنيا، وتمنَّوا أنْ يَكُونُوا من المؤمِنين، ويجوزُ أنْ يُرفَعَ (نُكذِّبَ) و(نَكُونَ) على القطعِ فلا يَدخُلانِ في التَّمنِّي...فأمَّا مَنْ نَصَبَ الفِعلَيْنِ فعلى جوابِ التمنِّي، لأنَّ التمنِّي غير واجبٍ، فيَكُونُ الفِعلانِ داخِلَيْنِ في التمنِّي كالأوَّل مِن وَجهَي الرَّفعِ والنَّصبِ بإضمارِ (أنْ) حملًا على مصدرِ نُردُّ، فأُضمِرَتْ (أنْ) لِتَكُونَ مع الفِعلِ مَصدرًا، فَتَعطِف بالواوِ مَصدرًا على مصدر، تقديره: يا ليت لنا ردًّا، وانتفاءً من التكذيب، وكونًا من المؤمِنينَ. فأمَّا مَنْ رَفَعَ (نُكذِّبُ)، ونَصَبَ (ونَكُونَ) فإنَّهُ رَفَعَ (نُكذِّبُ) على أحدِ الوَجهَيْنِ الأوَّلَيْنِ، إمَّا أنْ

(١) (ولا نُكذِّبَ ونَكُونَ) قرأه حفص وحمزة، «ولا نُكَذِّبَ» بالنَّصبِ، وقرأ ابنُ عامر وحمزة وحفص «ويكونَ» بالنَّصبِ، ورَفَعَهُما الباقُونَ.

يَكُونَ داخِلًا في التمنِّي فَيَكُونَ كَمَعنى النَّصبِ، أو يكونَ رفعًا على الإثبات، أي: ولا نُكذِّب رُددنا أو لم نُردَّ، ونَصَبَ (ونَكُونَ) على جوابِ التمنِّي، فَيَكُون داخِلًا في التمنِّي»[1].

(١) مشكل إعراب القرآن ص١٦٢-١٦٣.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

في الحروف

كانَ ابنُ جنِّيّ (ت٣٩٢هـ) مِن أوائِلِ اللُّغويينَ الَّذِينَ تَنَبَّهُوا إلَى العَلاقةِ بينَ الحرفيْنِ، وأنَّها تؤدِّي إلَى بيانِ المنقُولِ وما نُقِلَ إلَيهِ، فقالَ: «إنَّهُ يَكُونُ بمعناهُ فِي مَوضِعِ دُونَ مَوضِعِ علَى حَسَبِ الأحوالِ الدَّاعِيةِ إلَيهِ والمسوِّغةِ لَهُ، فأمَّا في كلِّ مَوضِعٍ وعلَى كلِّ حالٍ فلا، ألا تَرَى أنَّكَ إنْ أَخَذْتَ بظاهِرِ هذا القولِ غُفْلًا هكذا، لا مُقَيِّدًا لَزِمَكَ علَيهِ أنْ تَقُولَ: سِرْتُ إلَى زيدٍ، وأنتَ تُرِيدُ: سِرْتُ مَعَهُ، وزَيدٌ فِي الفَرسِ، وأنتَ تُرِيدُ: علَيهِ»[(١)].

فَالحرُوفُ الَّتِي تُفيدُ المعانِي تَقَعُ في مَواقِعِ بَعضٍ، وهذا ما يُسمَّى بالاستِبدالِ، الَّذِي يُعَدُّ مِن مظاهِرِ التَّغييرِ فِي النَّحوِ التَّحويليِّ، فقالَ ابنُ جنيّ أيضًا: «اعلَمْ أنَّ الفِعلَ إذا كانَ بمعنَى فِعلٍ آخرَ، وكانَ أحدُهُما يَتعدَّى بحرفٍ، والآخر بآخر فإنَّ العرَبَ قد تَتَّسعُ فَتُوقِعُ أحدَ الحرفَيْنِ مَوقِعَ صاحِبِهِ إيذانًا بأنَّ هذا الفعلَ في معنى الآخر، لذلِكَ جِيءَ مَعَهُ بالحرفِ المعتادِ معَ ما هُوَ فِي معناهُ»[(٢)].

لِذلِكَ يُعَدُّ هذا مَظهَرًا مِن مَظاهِرِ الثَّراء والتنوُّعِ في أساليبِ العربيَّةِ، وهذِهِ نَظرةٌ دِلاليَّة فِي حَقِيقتِها، فَحُرُوفُ المعانِي ظاهِرةٌ أسلُوبيَّة، والظَّواهِرُ الأسلُوبيَّةُ مُتعَدِّدةُ التَّأثِيرِ دائِمًا، فالوَسِيلةُ الواحِدةُ يُمكِنُ أنْ تُؤدِّي إلَى نتائِجَ مُختلِفةٍ وتأثِيراتٍ مُتباينةٍ، كما

(١) الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م، ٢: ٥١٠.

(٢) الخصائص ٢: ٥١٠.

أنَّ التأثيرَ الواحِدَ يُمكِنُ أنْ يَحصُلَ بوسائِلَ مُتعدِّدة. والتَّنوُّعُ فِي استِعمالِ الرَّوابطِ يُبرِزُ القِيمة الجماليَّة للكلامِ في مجموعِهِ مُحدِثًا قُوَّة تعبيريَّة يَنفَعِلُ بِها السَّامِعُ أو القارئُ، وقد أشارَ الدكتور عبد السلام المسدي إلى ذلِكَ بقولِهِ: «إنَّ الطَّاقةَ التَّأثِيريَّة لِخاصَّةٍ أسلُوبيَّة تَتَناسَبُ عكسيًّا مَعَ تَواتُرِها، فكُلَّما تَكرَّرَتْ نفسُ الخاصِيَّةِ في نصٍّ ضَعُفَتْ مُقَوِّماتُها الأسلُوبيَّة، معنى ذلِكَ أنَّ التَّكرارَ يُفقِدُها شُحنَتَها التَّأثِيريَّة تَدريجيًّا»(١).

وقَدِ انعَكَسَ مَوقفُ النَّحاةِ في تحلِيلِ القِراءاتِ القُرآنيَّةِ علَى الفَرقِ بينَ مَعانِي الحروف وتأدِيَتِها للمعانِي الوظيفيَّة التي أدَّت إلى وَظِيفةٍ أساسِيَّةٍ يُمكنُ من خلالِها التَّمييزُ بينَ أنماطِ التراكِيبِ المختلفة ممَّا يُساعِدُ علَى تَحدِيدِ الجُملةِ، ونَوعِها، وطَرِيقةِ التَّواصُلِ بَينَ المتكلِّمِ والمُخاطَبِ فَتُميِّزُ الجُملةَ أو الصِّيغةَ الإخباريَّةَ مِن الاستِفهاميَّةِ، مِن التَّعجُّبيَّةِ، من الطلبيَّةِ، وهذا ما نُسمِّيهِ الوَظِيفةَ النَّحويَّةَ.

ومِن ذلِكَ ما جاءَ في قِراءةِ مَنْ كَسَرَ همزةَ «أنْ» الخفيفة وفتحَها، مِنْ قولِهِ تعالَى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا﴾ [المائدة: ٢](٢). مَنْ كَسَرَ «أنْ» مَعناهُ: إنْ وَقَعَ صدٌّ لَكم فلا يَكسِبَنَّكُم بعض مَنْ صدَّكُم أنْ تَعتَدُوا، فالصدُّ مُنتَظَرٌ. ودلَّ علَى ذلِكَ أنَّ حرفَ ابن مسعود: (إنْ

(١) الأسلوب والأسلوبيَّة: د.عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٢م، ص٥٤.

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر الهمزة والباقون بالفتح. وينظر: البدور الزاهرة ١: ٢٨٩، والسبعة في القراءات ص٢٤٢، وإتحاف الفضلاء ١: ٥٢٩، وتيسير الداني لأبي عمرو ص٩٨.

يَصُدُّوكُم)، فالمعنى: إنْ وَقَعَ صدٌّ مِثلُ الَّذِي فُعِلَ بِكُم أوَّلًا فلا تَعتَدُوا. ومِثلُهُ عِندَ سيبويه قَولُ الشاعِرِ (من الطويل):

أتَغضَبُ إِنْ أُذْنا قُتَيبةَ حُزَّتا

جِهارًا ولم تَغضَبْ لِقتلِ ابنِ خازِمِ[1]

وذلِكَ شيءٌ قد كانَ وَقَعَ، وإنَّما معناه: إنْ وَقَعَ مِثلُ ذلِكَ أتَغضَبُ، جوابُ الشَّرطِ ما قبلَه.

ومَنْ قَرَأَ بالفتحِ فـ (أنْ) في موضعِ نصبٍ مفعولٌ من أجلِهِ، وعليهِ أتَى التَّفسيرُ، لأنَّ الصَّدَّ قد كانَ وَقَعَ قَبلَ نُزُولِ الآيَةِ، لأنَّ الآيَةَ نَزَلَتْ عامَ الفتحِ سنة ثمانٍ، وصدَّ المشرِكونَ المسلِمينَ عن البَيتِ الحرامِ عامَ الحديبية سنة ستٍّ، فالفتحُ بابه، وعليهِ يدلُّ التفسير والتاريخ، لأنَّ الكسرَ يدلُّ على أمرٍ لم يقع، والفتحُ يدلُّ علَى أمرٍ قد وَقَعَ وكانَ وانقَضَى»[2].

وفي تحليلِي لهذهِ الآيةِ الكريمةِ نجدُ أنَّ مكيَّ بن أبي طالب قد حملَها علَى معنَى المستَقبلِ كما تَبِعَهُ أبو حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، كي يتخلَّصَ من الإشكالِ في حين أنَّ أبا عليّ الفارسي (ت٣٧٧هـ) قَبلَهُما قد حملَها علَى المضِي، وتقدير مكيّ وأبي حيَّان: إنْ وَقَعَ صدٌّ في المستقبلِ مثل الصدِّ الذي كانَ زمنَ الحديبية، وهذا تشريع في المستقبل، وليس نزول هذهِ الآية عامَ الفتحِ مُجمعًا عليهِ، فعلى هذا يكونُ الشَّرطُ واضِحًا.

(١) ديوان الفرزدق ص٨٥٥. وينظر الكتاب ٣: ١٦١.

(٢) مشكل إعراب القرآن ص ١٣٧-١٣٨. وينظر الكشف في وجوه القراءات ١: ٤٠٥.

ومِن ثمَّ فإنَّ كسْرَ همزةِ «أنْ» جَعَلَ الصدَّ غَيرَ واقِعٍ، لِـذا حُمِـلَ علَى المسـتَقبلِ، مـع أنَّ الفِعـلَ الواقِـعَ بَعـدَها بِصـيغة الماضِـي، والشـرط والجـزاءُ لا يَتعلَّقـانِ إلا بالمسـتقبلِ، لكنَّنـا نعلِّـلُ ذلِـكَ بالمعنى، أي: إنْ كانَ ماضيًا في اللَّفظِ فهو مُسـتَقبلٌ في المعـنى، وهذا جارٍ علَى كلامِ العَربِ، إذ هُم يُنزِلُونَ المنتظَرَ مَنزِلـةَ الواقِـعِ المتيقَّنِ في الفِعلِ المجرَّدِ أو المسبُوقِ بِالشَّرطِ.

ويُمكنُ التَّوفيقُ بَينَ القراءَتَيْنِ علَى أنَّ الفَتحَ جـاءَ علَـى تَقـدِيرِ: لأنْ صَدُّوكُم بِحُجَّةِ أنَّ الصدَّ قد كانَ واقِعًا مِـن الكفَّـارِ، أو علَـى قِراءةِ الكَسرِ لِلمُستَقبلِ، فكأنَّ التَّشريعَ كانَ لِلمُستَقبلِ بِطلَبِ الكفِّ عن هذا البُغضِ الدَّافِعِ إلى الاعتِداءِ مُستَقبلًا.

وممَّا يُؤيِّدُ التَّحلِيلَيْنِ أنَّ فتحَ الهمزةِ يَكُونُ ملائِمًا لِسياقِ الآيةِ إذا جَعَلْناها تَعلِيلًا للشَّنآنِ، أي: الغَضَب، إذِ المشرِكونَ كانُوا صادِّينَ للمُسلِمينَ عَنْ مكَّـة قَبـلَ هـذا الوَقـتِ، فالأَجـدى بِهـم أنْ يَكُفُّوا مُستَقبلًا عنِ الاعتِداء على المشرِكِينَ لِصدٍّ كانَ قد سَلَفَ، فلا يَحِقُّ لَهُم ذلِكَ، ولا يَحملُهُم علَيهِ.

وأنا أَمِيلُ إلَى الرَّأي القائِلِ «فالعُلماءُ الجِلَّـةُ بـالنَّحوِ والحَـديثِ والنَّظرِ يَمنَعُونَ القِراءةَ بِها لأشياءَ منها: أنَّ هـذِهِ الآيـةَ نَزَلَـتْ عـامَ الفَتحِ سَنَةَ ثمانٍ، وكانَ المشرِكُونَ صدُّوا المـؤمِنِينَ عـامَ الحُديبيـة سَنَةَ سِتٍّ، فالصدُّ كانَ قبلَ الآيـة، وإذا قُـرِئَ بالكسـرِ لم يَجُـزْ أنْ يكونَ إلا بَعدَهُ»[1].

(١) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ص٢٧٧.

وفي قولِهِ تعالى: ﴿فَٱتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا حَتَّىٰٓ أَنسَوْكُمْ ذِكْرِى وَكُنتُم مِّنْهُمْ تَضْحَكُونَ ﴿١١٠﴾ إِنِّى جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿١١١﴾﴾ [المؤمنون][1]، رأى مَكيُّ بنُ أبي طالب أنَّ مَنْ قرأ بفتح همزة «أنَّ» فإنَّها في موضع نصب مفعول بِهِ ثانٍ لـ «جزيتهم»، تقديره: (أنِّي جَزَيْتُهُم اليومَ بِصبرِهِم الفَوزَ)، والفوز: النجاة، ويجوزُ أنْ تكونَ (أنَّ) في موضعِ نصب علَى حذْفِ اللامِ، أي: أنِّي جَزَيْتُهم بِصبرِهِم، لأنَّهُم الفَائِزُونَ فِي علمِي، وما تَقدَّمَ لَهُم مِن حُكمِي»[2].

أَجِدُ فِي تحلِيلِي لهذهِ الآيةِ الكريمةِ أنَّ «ما» مصدريَّة، و«أنَّهُم» في موضعِ نصبِ بـ «جزيْتُهُم»، لأنَّهُ مفعولٌ ثانٍ، ويَجُوزُ أنْ يَكُونَ فِي موضعِ نصبِ على حذفِ حرف الجرِّ، وتقدير الكلام: جزيْتُهُم بِصبرِهِم، لأنَّهُم الفائِزُونَ، و«هُم» فَصلٌ عِندَ البَصريينَ، وعِمادٌ عِندَ الكُوفِيِّينَ. وهنا نَسألُ لماذا ذَهَبَ مكيّ مع الرَّأيين، وقدَّم الأوَّل بفتحِ الهمزةِ علَى الثَّاني؟

لقد اختارَ مكيٌّ القاعِدةَ النَّحويَّةَ تَبَعًا لِلمَعنَى مُقدِّمًا ذلك علَى السِّياق، فَالفِعلُ «جزى» يَتعدَّى إلَى مَفعُولين، ويجوزُ فِي هذِهِ الحالةِ أنْ يَكُونَ «أنَّهم» في موضعِ المفعولِ الثاني والتقدير: جزيْتُهُم اليومَ بِصبرِهِم الفَوزَ، وأمَّا مَنْ كسرَ فقد استأنفَ وقطع الكلام ممَّا قبلَه.

وحين ذَهَبَ مكيٌّ إلى الكسرِ؛ فلأنَّهُم رَفَضُوا النَّصبَ بِحجَّةِ أنَّ الفِعلَ «جزيْتُهم» المتعدِّي إلَى مفعُولَيْنِ قد عمِلَ في الهاءِ، والجزاء

(١) قرأ حمزة والكسائي بكسر الهمزة والباقون بفتحها.

(٢) مشكل إعراب القرآن ص٣٣٨.

إنَّما يَعملُ في منصوبَيْنِ، فإنْ عُدَّ قولُه سبحانَهُ: ﴿أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ منصُوبًا صارَ الفِعلُ عامِلًا في ثَلاثةِ مَفاعِيلَ. علَى أنَّه لا حاجةَ لِلمفعُولِ الثَّالثِ، ولا إلَى الثَّانِي الَّذِي يَجعلُ الجنَّة جَزاءً، لأنَّ جَزاءَ اللهِ -سُبحانَهُ- عبادَهُ بالجنَّة، إنَّما ذلِكَ علَى ما قدَّمُوهُ مِن عَمَلٍ صالحٍ، وما لاقُوهُ مِن عَنَتٍ وشِدَّةٍ في الحياةِ الدُّنيا، أمَّا جَزاءُ اللهِ لَهُم فِي الآخِرة فَهُو الفَوزُ بِنَعيمِها الدَّائِمِ، والكرامةِ الباقِيةِ.

ويُمكنُنا القَولُ: إنَّ كَسرَ همزةِ «إنَّ» دليلٌ على الإخبارِ المؤكَّدِ بِها، وبِضميرِ الفَصلِ «هم» لِيكُونَ ردًّا علَى الكافِرينَ الَّذينَ سَخِروا مِن المؤمِنينَ، وآذَوهُم بِالتَّعذِيبِ تارة وبالاستِهزاءِ تارة أُخرى. فهذِهِ الآياتُ فِي مُجملِها جاءَتْ ردًّا علَى استِهزاءِ أبي جهلٍ وأصحابِهِ مِن أصحابِ رسولِنا الكريمِ -صلَّى اللهُ علَيهِ وسلَّم- كسَلمَانَ، فالذَّهابُ إلَى التَّوكيدِ بـ «إنّ» وضَميرِ الفَصلِ «هم» هُوَ الأوفقُ لسياقِ الآيةِ ومعنَاها، وذلِكَ لحاجةِ الإسلامِ فِي تَثبيتِ أركانِهِ، وحماية أبنائِهِ.

وفي قولِهِ تعالَى: ﴿قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴿١١٥﴾﴾ [الأعراف] نَجدُ (أنْ) فِي مَوضِعِ نَصبٍ فِيهِما عِندَ الكوفيينَ، كأنَّهُ قَالَ: إمَّا أنْ تَفعَلَ الإلقاءَ، كما قَالَ الشَّاعِرُ[1] (من البسيط):

(١) ديوان الأعشى، ميمون بن قيس: تحقيق: د. محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة، ١٩٥٠. ص٦٣. وينظر الكتاب ١: ٤٢٩.

قَالُوا الرُّكُوبَ، فقلْنا: تِلكَ عادَتُنا أو تَنزِلُونَ فَإِنَّا مَعشَرٌ نُزُلُ

فَنَصَبَ الرُّكوبَ. وهذا رأي الكسائي والفرَّاء. وأَجازَ بَعضُ النَّحويينَ أنْ تكونَ «أنْ» في مَوضِعِ رفعٍ علَى مَعنى إمَّا هُوَ الإلقَاءُ.

وهنا يَحضرُني ما قالَهُ الفرَّاء (ت٢٠٧هـ) الَّذي رأى في الكلامِ حذفًا، وبناءً على الحذْفِ صارَ الحُكمُ النَّحويُّ تابعًا لِلمعنَى، وفِيهِ إعجازٌ أيضًا «فالمعنى قالَ لَهُم مُوسَى-علَيهِ السَّلامُ- إنَّكُم لَنْ تَغلِبُوا رَبَّكُم ولن تُبطِلُوا آياتِهِ، وهذا مِن مُعجزِ القُرآنِ الَّذِي لا يأتِي مِثلُهُ في كلامِ النَّاسِ ولا يَقدِرُونَ علَيهِ، يأتي باللَّفظِ اليَسيرِ بِجَمعِ المعنَى الكثيرِ»[(١)].

والحقيقة هنا أنَّ مكيًّا قد وَضَعَ «إمَّا» في موضِعِ «أو»، وهو بمعنى التوهُّمِ، والسببُ في ذلك أنَّهُ «إذا طالتِ الكلمةُ بعضَ الطُّولِ، أو فرَّقْتَ بينَهُما بشيءٍ هنالك جازَ التوهُّمُ، كما تَقُولُ: أنتَ ضارِبُ زيدٍ ظالِمًا وأخاهُ، حينَ فرَّقْتَ بينَهُما بـ «ظالم» جازَ نصبُ الأخِ، وما قبلَهُ مخفوض»[(٢)].

وفي قولِه تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [يس]. جاءَ عِندَ أَبِي مُحمَّدٍ مكيّ «(إنْ) مُخفَّفة من الثقِيلة، فَزَالَ عملُها لِنقصِها، فارتَفَعَ ما بَعدَها على الابتِداء، وما بَعدَهُ الخبرُ، ولَزِمتِ اللَّامُ في خبرِها فَرقًا بَينَ الخفِيفةِ الَّتِي بِمعنى «ما» وبينَ المخفَّفة من الثقيلةِ. ومَنْ قَرَأَ (لمَّا) بالتَّشدِيدِ جَعَلَ (لمَّا) بِمعنَى: (إلَّا)،

(١) معاني القرآن للفراء ١: ٣٩١. وينظر إعراب القرآن ص٣٥١.
(٢) معاني القرآن ١: ٣٩٠.

و(إنْ) بمعنَى: (ما)، وَتقدِيرُهُ: (وما كُلٌّ إلَّا جَمِيعٌ)، فَهُوَ ابتِداءٌ وخبرٌ»[١].

فِي تَحلِيلِي لهذِهِ الآيةِ الكريمةِ أُلاحِظُ أنَّ «إنْ» مخفَّفة من الثَّقِيلةِ، وحِينَ خُفِّفَتْ بَطَلَ عَملُها لأنَّها لم تَعُدْ تُشابِهُ الفِعلَ، فَجَاءَ ما بَعدَها مَرفُوعًا على الابتِداء، و«لمَّا جَمِيعٌ» خبرُهُ، و«ما» زائِدةٌ، وتقديرُهُ: لَجَمِيعٌ، وأُدخِلَتِ اللَّامُ فِي خبرِها، لِتُفرّقَ بينَها وبينَ «إنَّ» التي بمعنى «ما»، ومَنْ قَرَأَ: (لمَّا جَمِيعٌ) بالتشدِيدِ، فمعناه: «إلَّا» و«إنَّ» بمعنى «ما»، وتَقدِيرُهُ: وما كُلٌّ إلَّا جَمِيعٌ، فَيكُونُ «كُلٌّ» مَرفُوعًا بِالابتِداءِ، و«جَمِيعٌ» خبرَهُ، وبَطُلَ عَمَلُ «إنْ» بِدُخُولِ «إلَّا».

(١) مشكل إعراب القرآن ص ٣٩٩.

الخَاتِمةُ

وهكذا وَجَدْنا أنَّ المخالفةَ النَّحويَّةَ في حالَتَي النَّصبِ والرَّفعِ في القِراءاتِ القُرآنيَّة إنَّما تؤدِّي معنًى آخرَ إلَى جانبِ المعنى الأوَّل الَّذِي بُنِي علَيهِ حُكمٌ نَحويٌّ، وأيضًا تُعدُّ المُخَالفَاتُ النَّحويَّة إحدَى وَسائِلِ تماسُكِ النَّصِّ اللُّغويِّ، ولا سيما فِي تَغايُرِ الأَسماء والأفعالِ والحُروفِ فَيُبْنَى علَى ذلِكَ رأيٌّ نحويٌّ مُغايرٌ لما سَبَقَهُ تبعًا لِصِحَّةِ المعنَى، وبناء علَى أوجُهِ القِراءةِ الواردةِ.

كما أنَّ المخالفة النَّحويَّة أيضًا ضَربٌ مِن التنوُّع الأُسلُوبيِّ المرتَبِطِ أصلًا بالتحلِيلِ اللُّغويِّ، وهذا هو التَّحوُّلُ من صِيغةٍ إلى صِيغةٍ في التركيبِ، وقد تَظهَرُ هذِهِ الصِّيَغُ علَى المُستوياتِ اللُّغويَّةِ كافَّة: المستوى الصَّوتي للهجاتِ العربيَّة، والمستوى النَّحوي والصرفيّ والدلاليّ، ووجدْنا ذلِكَ مُنسَجِمًا مع النَّظمِ القُرآنيِّ.

ورَأَيْنا أنَّ المخالفةَ النحويَّة أيضًا مَظهَرٌ مِن مَظاهِرِ الثَّراءِ والتنوُّعِ في أساليبِ العربيَّةِ، وهذِهِ نَظرةٌ دِلاليَّة فِي حَقِيقتِها، فَحُرُوفُ المعاني ظاهِرةٌ أسلُوبيَّة، والظَّواهِرُ الأسلُوبيَّةُ مُتعَدِّدةُ التَّأثِيرِ دائِمًا، فَالوَسِيلةُ الواحِدةُ يُمكِنُ أنْ تُؤدِّي إلَى نتائِجَ مُختلِفةٍ وتَأثِيراتٍ مُتبَاينةٍ.

أهمُّ النتائج :

١- المخالفةُ النَّحويَّـةُ تَدُلُّ علَـى تَنـوُّعِ الأحكـامِ، واخـتِلافِ المعانِي، وأدلُّ هذِهِ الأحكـامِ مـا كـانَ علَـى الأفشَـى في اللُّغَةِ، والأَقيَسِ فِي العَرَبِيَّةِ.

٢- قَرِينةُ الإعرابِ لَهَا دَورٌ أوَّلِيٌّ فِي مُراعاةِ التَّقـدِيمِ والتـأخِيرِ والحَذفِ والذِّكرِ، فكانَ تحلِيلِي لِلقِراءاتِ القرآنيَّةِ يَنـدَرِجُ تَحتَ أَمْرينِ اثنَينِ: الأول: القاعِدةُ النَّحويَّة، وهـي الأثـرُ الإعرابِيُّ الَّذِي يُوجِبُهُ التقديمُ أو التأخِيرُ. والثَّانِي: تقـارُبُ المعنيينِ تَقديمًا أَو تَأخِيرًا.

٣- الدُّخُولُ إلى أعماقِ اللُّغةِ وكَشفُ أسرارِها، وهذا ما كـانَ في عرضِـي لِدراسَـةِ القِـراءاتِ القُرآنيَّـة، والشَّـواهِدِ الشِّعريَّة، مِـن أجـلِ اسـتِنباطِ حُكـمٍ أو تَقعِيـدِ قاعِـدةٍ أو إيضاحِ مُبهَم، أو دِراسةِ غامِضٍ.

٤- الجَمعُ بينَ القِراءَتَينِ عمُومًا وخُصُوصًا يُؤدِّي إلَـى تَحـوُّلٍ تَـركِيبيٍّ يَحمِـلُ المَعنَـى إلَـى البَيـانِ والوُضُـوحِ والحكُـمِ الإعرابِيِّ.

المصادر والمراجع :

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعِة عشر: أحمد بن محمد بن عبد الغني البنا الدِّمياطي (ت١١١٧هـ)، تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٩م.

٢- الأسلوب والأسلوبيَّة: د. عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٢م.

٣- إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٤- الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بت أبي إسحاق الزجاجي (٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٩م.

٥- البحر المحيط لأبي عبد الله محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣مـ.

٦- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: أبو حفص سراج الدين عمر بن زين الدين قاسم بن محمد بن علي الأنصاري النشار (ت ٩٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، وأحمد عيسى المعصراوي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠م.

٧- البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات عبد الرحمن ابن أبي الوفا الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمود رأفت الجمال، القاهرة، دار التوفيقية للتراث، ٢٠١٠م.

٨- الحجة في القراءات السبع: للإمام ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٩٠م-١٤١٠هـ.

٩- الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي، الحسن بن عبد الغفار(ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، مراجعة عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٧هـ.

١٠- خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩م.

١١- الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م.

١٢- دلائل الإعجاز: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(ت٤٧١هـ)، قرأه وعلَّق عليه محمود محمد شاكر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٣- ديوان الأعشى، ميمون بن قيس: تحقيق: د. محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة، ١٩٥٠.

١٤- ديون الفرزدق، همام بن غالب، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت، ١٩٦٦م.

١٥- الكتاب: لسيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٦- كتاب السبعة في القراءات: ابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

١٧- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ضبطه وصحَّحه ورتَّبه: مصطفى حسين أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٨- الكشف عن وجوه القراءات وعِللها وحججِها: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٩- المحتسب في تبيين شواذ القراءات والكشف عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، و د. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٢٠- مشكل إعراب القرآن: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

٢١- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢٢- معاني القرآن: تأليف أبي زكرياء يحيى بن زياد الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ-٨٢٢م)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجَّار، ط٣، القاهرة، مركز تحقيق التراث، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.

٢٣- -معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق الزجاج إبراهيم بن السِّرِّيِّ (ت٣١١هـ)، تحقيق د. عبد الفتاح عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٢٤- نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي (ت٥٨١هـ)، د. محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قار يونس، ١٩٧٨م.